

د. عبد العزيز بن عبد الله بن باز



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القيوين

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه والأصول

7/ فرج 1411

مكتبة

مكتبة جامعة أم القيوين

إجراءات

مكتبة جامعة أم القيوين مكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الفقه والأصول

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

إعداد الطالب

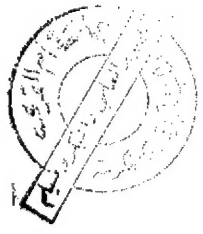
سيد محمد ظهير العسيري

إشراف

دكتور محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

أبجد الأول

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م



عنوان الدراسة : اجراءات اثبات وتنفيذ عقوبات جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية
وأثرها في استتباب الأمن .

وقد قمت بتقسيم البحث الى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب :

ففي المقدمة تحدثت عن الجريمة وما يتعلق بها من حيث تعريفها ، وأقسامها حسب جسامة العقوبة ، وتعريف كل قسم ، ثم الحديث عن أنواع الحدود وتعريف كل نوع ، والدليل على مشروعيتها . أما التمهيد فقد تم الحديث فيه عن أمرين :

الأمر الأول : منهج الاسلام في دفع الجريمة ، مع ايراد أمثلة لذلك .
الأمر الثاني : تطبيقات ذلك المنهج في المملكة العربية السعودية وأثره في الحد من وقوع الجرائم ، وتضمن الحديث هنا الجهود التي بذلتها من أجل تكوين مجتمع اسلامي مثالي يطبق منهج الاسلام في مختلف المجالات .

وبعد هذا انتقلت الى الحديث في الباب الأول عن الاجراءات الجنائية في الجرائم ذات الحدود في الاسلام . وقد تعمدت أن يكون سير البحث حسب التسلسل الزمني لوقوع الجريمة ، فبعد أن تم الحديث في التمهيد عن الاجراءات الوقائية لمنع الجريمة ، جعلت الباب الأول للحديث عن الاجراءات التي تتم بعد وقوع الجريمة مباشرة ، ضمنا لاستمرار التسلسل الزمني والشرعي والنظامي ، وفي هذا الباب ورد الحديث عن رفع الدعوى ومباشرة التحقيق فيها ، وكل ماله علاقة بأمور التحقيق من الناحيتين الشرعية والنظامية .

ولما كان التدرج المذكور آنفاً يوجب علينا عرض القضية التي تم التحقيق فيها والنتائج التي توصل اليها المحقق على القضاء ، فقد كان الحديث في الباب الثاني عن أصول المحاكمات الشرعية في جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية حيث ورد الحديث عن الجوانب التنظيمية في القضاء السعودي فيما يتعلق بجرائم الحدود ، والأصل الشرعي الذي استمدت منه ، ونعلم جميعاً أن مرحلة التنفيذ للحكم الشرعي تأتي مباشرة بعد حكم القاضي بإدانة المتهم واستكمال الجوانب الشرعية والنظامية لذلك الحكم ، ولهذا اشتمل هذا الباب في آخره على تنفيذ الحدود وكيفية وموانعه (شراً ونظاماً) .

وكان لا بد أن يترتب على تنفيذ الحد الشرعي ظهور آثاره على المجتمع ، فكان الحديث في الباب الثالث عن أثر اقامة الحدود في المجتمع الاسلامي عموماً ، والمجتمع السعودي في العصر الحاضر بشكل خاص ، وفي هذا الباب أيضاً تم الحديث عن أم الشبهات التي اثيرت حول تطبيق الحدود والرد عليها .

وشملت الخاتمة نتائج البحث وتوصياته . . وكان من أهم النتائج التي توصلت اليها :

- ١- أن المملكة العربية السعودية تطبق المنهج الاسلامي في مكافحة الجريمة ومنعها قبل وقوعها .
- ٢- التأكيد على أن النظام الجنائي المطبق في المملكة العربية السعودية نظام شرعي يستمد قواعده وأنظمته من مصادر التشريع الاسلامي المختلفة .

أما أهم التوصيات التي أوصيت بها فهي :

- ١- زيادة الاهتمام بموضوع التحقيق الجنائي ، والتدقيق في اختيار العاملين فيه ورفع مستواهم .
- ٢- معالجة بعض نواحي التقصير في تنفيذ بعض الحدود الشرعية .

اشراف

اعداد الطالب

يعتمد ، ، ،
عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

الدكتور / رمضان حافظ

سعد بن محمد بن ظفير العسيري

التوقيع :

التوقيع :

د. عابد محمد السفيناني

سارح زواجر

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى

آله وصحبه أجمعين . أما بعد . : -

فقد يسر الله تعالى لى الانتماء الى احدى قطاعات قوى الأمن الداخلى فى المملكة العربية السعودية وهى المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد ، وكنت مكلفا بتدريس مادة التشريع الجنائى لدورات الضباط التأهيلية والتخصصية التى يعقدها المعهد العالى للدراسات الأمنية " معهد الضباط سابقا " وقد كسان المقرر على تلك الدورات عبارة عن دروس فى التشريع الجنائى الاسلامى تتكرر دومما على تلك الدورات .

ولما كانت المملكة العربية السعودية تقوم بتطبيق شريعة الله ، فى مختلف المجالات ومنها مجال العقوبات الشرعية ، فقد رأيت أن أقوم بدراسة النظام الجنائى السعودى ، دراسة شرعية مبينا الأصل الشرعى لما ورد بهذا النظام ، وموردا لأقوال الفقهاء فيما يحتاج الى ذلك .

ولما كان مجال العقوبات يشمل الحدود والقصاص والتعزير ، وهو مجال واسع جدا . فقد أشرت أن اقتصر على الحديث عن جرائم الحدود " اثباتا وتنفيذا " فى المملكة العربية السعودية وآثرها فى استتباب الأمن ، على أن أقوم باكمال البحث مستقبلا فى البقية " القصاص والتعزير " باذن الله . ومن أهم الأسباب التى دفعتنى الى اختيار هذا الموضوع مايلى :

١ - الاطلاع عن كثر على النظام الجنائى السعودى ، وبحثه من الناحية الشرعية بحثا مفصلا فيما يتعلق بجرائم الحدود ، وتكوين شروة فقهية تساعدنى فى أداء مهمتى .

٢ - التأكيد على أن النظام الجنائى السعودى نظام شرعى يستمد تعاليمه من مصادر التشريع الاسلامى المختلفة .

٣ - والأهم من هذا كله اثبات أن الشريعة الإسلامية شريعة شاملة وكاملة وخالدة.

وصالحة لكل زمان ومكان ، والدليل على ذلك ما تنعم به المملكة العربية السعودية من أمن واستقرار نتيجة لتطبيق حدود الله وشرعه . وأن الاعراض عن شرع الله بتطبيق القوانين الوضعية ، والتمسك بها سبب للهلاك ، والفوضى ، وشيوع الجرائم ، وانعدام الأمن وهذا واضح ومشاهد في تلك البلدان التي اختارت لنفسها طريق الضلال .

٤ - الاستفادة من موضوعات الرسالة من قبل بعض الجهات التي لها علاقة بأمور

الجرائم في المملكة كالمحاكم العامة والمحاكم المستعجلة وأقسام الشرطة والحقوق العامة والادعاء العام وغيرها ، وقد كان للتشجيع والدعم من قبل العاملين في هذه الحقول الأثر الكبير الذي دفعني الى المزيد من البحث والاستقصاء .

إضافة الى بعض الأهداف الأخرى التي آمل أن تتحقق من خلال هذا البحث .

وأود هنا أن أشير الى أن عنوان البحث ابتداءً كان " إجراءات تطبيق

عقوبات جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية وأثرها في استتباب الأمن ..
إلا أن هذا العنوان عدل من قبل مجلس الكلية بحيث أصبح كما يلي : " إجراءات اثبات وتنفيذ عقوبات جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية وأثرها في استتباب الأمن " .

وقد يلاحظ القارئ أن التمهيد لهذا البحث قد أخذ صفحات عديدة. أكثر من

المعتاد ، والسبب في ذلك هو ما طرأ على الخطة من اضافة وتعديل . فقد أضيف الى الخطة تمهيد يتم الحديث فيه عن منهج الاسلام في منع الجريمة ، علاوة على نقل فقرات عديدة، وطويلة الى التمهيد كانت أصلاً عبارة عن فصل كامل ومستقل من الباب الثالث وتحمل عنوان " التدابير التي اتخذتها المملكة للحد من وقوع الجرائم " . وقد بذلت جهداً مضمياً للاختصار غير المخل في التمهيد حتى ظهر على الصورة الحالية، التي أتمنى أن تكون مرضية ، وأن يكون فيما ذكرت عذر لي فيما قصرت فيه .

ولاشك أنني قد واجهت صعوبات كثيرة في اعداد هذا البحث وخاصة مايتعلق بالنظام الجنائي في المملكة لعدم وجود نظام متكامل بهذا الشأن وانما هو عبارة عن أوامر وتعليمات وقرارات تصدر على فترات تبعاً لحدوث قضية تتطلب ذلك غالباً ، وليس معنى ذلك هو التقصير بهذا الخصوص من قبل المسؤولين ، ولكن السبب أن النظام موجود أساساً ، وهو شرع الله المطبق في هذه البلاد .

فقد يتبادر الى الأذهان أن هناك نظاماً جنائياً وضع ابتداءً يجب الأخذ به وعدم مخالفته . ولكن الأمر ليس كذلك ، لعدم الحاجة اليه ، فكل ما نحتاجه موجود بفضل الله في كتابه العزيز وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومصادر التشريع الإسلامية الأخرى وفي بطون الكتب المختلفة في التفسير والحديث والفقه وأصوله وغيرها .

وكل ما هو موجود من تعليمات وأوامر وقرارات إنما هي تأكيد لما هو مقرر شرعاً ، وبيان لما يؤخذ به عند تعدد الآراء الفقهية ، وأمور مصلحة تنظيمية اقتضتها ظروف العصر ، لاتخرج عما قرره الشريعة الإسلامية ، كنظام القضاء وتنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية ونحوها .

وكمثال على الصعوبات التي واجهتني في اعداد هذا البحث أن الأوامر قد صدرت بالموافقة على نظام المرافعات في المملكة ، وحصلت على نسخة كاملة منه ، حيث نشر في الجريدة الرسمية " أم القرى " وفي أحد أعداد مجلة " الدعوة السعودية " ، وقمت بأخذ فقرات عديدة من هذا النظام يتطلبها البحث ، وناقشتها من الناحية الشرعية ، وضمنتها البحث ، وفي المراحل الأخيرة من البحث صدرت الأوامر بإلغاء هذا النظام مما جعلني أعيد النظر في البحث وأقوم بحذف تلك الفقرات واعادة ترتيبه مجدداً .

ومثال آخر : عند الحديث عن التحقيق الجنائي في المملكة قمت بطرح مقترحات عديدة بهذا الخصوص عند كتابة مسودة البحث ، وعند الاستعداد للمرحلة التالية في البحث صدر المرسوم الملكي بإنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة ،

واشتمل التنظيم لهذه الهيئة على معظم المقترحات التي كنت طرحتها مما دعانى الى الغائها وأشارت الى ذلك فى مكانه ، وهناك صعوبات أخرى احتفظ بها لنفسى ، وأحمد الله الذى أعاننى على تجاوز تلك الصعاب .

وقد طلب منى اختصار موضوع البحث بقدر المستطاع ، وهذا ما فعلته مراعاة للمدة المقررة وظروف العمل ، مع علمى أن هناك بعض المسائل التي تحتاج الى التفصيل الموسع فيها ، وآمل أن أتمكن من ذلك مستقبلا .

كذلك فان ظروف البحث قد اضطررتنى الى اضافة بعض الموضوعات والمباحث الهامة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الرسالة .

وقد كان منهجى فى البحث كما يلى :

أولا : لقد اعتمدت عند الحديث عن النواحي الشرعية على المصادر والمراجع الهامة وأمهات الكتب فى الشرع الاسلامى سواء كان ذلك فى التفسير أو الحديث أو الفقه أو الأصول أو اللغة العربية ومعاجمها أو التاريخ والتراجم أو المعارف العامة .

ثانيا : الاستعانة ببعض الكتب الحديثة الفقهية والأصولية الموثوق بها لمجرد الاطمئنان والمقارنة .

ثالثا : الاستعانة بالمؤلفات الحديثة لبعض الموضوعات التي تتطلب ذلك ، كالمخدرات ، والاثبات العلمى للجريمة ، والتحقيق الجنائى والطب الشرعى ، والنواحي الاعلامية فى المملكة ، والنهضة التعليمية التي تشهدها بلادنا .

رابعا : الاستفادة من البحوث التي تقدم فى المؤتمرات والندوات التي لها علاقة بموضوع البحث .

خامسا : فيما يتعلق بالنظام السعودى والتعليمات المتعلقة بالبحث فقد حصلت عليها من عدة طرق كما يلى :

أ - عن طريق الأنظمة المطبوعة فى كتيبات تصدر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، كنظام القضاء وتنظيم الأعمال الادارية فى الدوائر الشرعية ، ونظام السجن والتوقيف وغيرها مما ورد فى هذا البحث .

ب - الكتب والمحاضرات التى تصدرها وزارة الداخلية مثل مرشد الاجراءات الجنائية الصادر عن ادارة الحقوق العامة ، بوزارة الداخلية ، والكتب والمحاضرات التى يقوم الأمن العام بطباعتها لتدريسها بالمعاهد المتخصصة أو الاستفادة منها فى ادارة معيشة كادارة شئون العمليات ، أو الادارة العامة لمكافحة المخدرات أو الادارة العامة للسجون ونحوها .

ج - الأوامر والتعليمات والقرارات الصادرة من عدة جهات كالمقام السامى أو مجلس الوزراء أو مجلس القضاء الأعلى أو وزارة الداخلية أو العدل . ويتم الحصول عليها إما عن طريق الجريدة الرسمية (أم القرى) أو ادارة الحقوق العامة بوزارة الداخلية ، أو وزارة العدل أو المحاكم العامة والمستعجلة أو المؤلفات المتخصصة بأى موضوع له علاقة بالبحث كموضوع التنظيم القضائى فى المملكة الذى كتب فيه أكثر من واحد .

د - بعض الاجراءات التى تطبق فى المملكة وخاصة فى النواحى الشرعية تؤخذ مشافهة ، فقد قمت بزيارات متعددة الى كل من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز بمكة المكرمة والمحاكم الشرعية والمستعجلة بمنطقة عسير ، وكنت أدون ما يصلح لذلك ، وهذا فى حالة عدم وجود ما سألت عنه مكتوباً .

سادساً : طريقة عرض الموضوع :

١ - كما سبق ذكره فقد احتوى هذا البحث على مقدمة وتمهيد ، وقسم

أخذ التمهيد صفحات كثيرة لأسباب تم ذكرها سابقا .

٢ - إذا كان هناك موضوع يحمل عنوانا مستقلا ويحتاج الى تعريفه ،

أقوم بإيراد التعريف اللغوي والاصطلاحي له ، واستند في ذلك الى الكتب المعتمدة . وإذا وجد له تعريف في النظام السعودي أقوم

بذكره .

٣ - إذا كانت المسألة المراد بحثها قد وردت في النظام السعودي

بشكل موسع فأننى أبدأ - غالبا - بذكرها ثم أقوم بمناقشتها

من الناحية الشرعية . أما إذا كانت المسألة مختصرة في النظام

وقد وردت في الشرع مفضلة فأننى أبدأ بذكرها من الناحية الشرعية

ثم أذكر ما عليه العمل في المملكة .

٤ - إذا كانت المسألة المراد بحثها من الناحية الشرعية متفقاً

عليها بين الفقهاء ، ذكرت ذلك ثم أوردت أدلتهم كاملة .

أما إذا كانت مختلفا فيها ، فأننى أقوم بذكر الخلاف

مبتدئاً بالمذهب الأقدم تاريخاً فأبدأ بالحنفى ثم المالكي ثم

الشافعى فالحنبل ، وقد اقتصر في معظم المسائل على هذه

المذاهب الأربعة ، على أننى أقوم بذكر المذهب الظاهري في بعض

المسائل .

وإذا كان لبعض العلماء المشهورين في هذه المذاهب ، أقوال

تخالف أعمتهم أو غيرهم من علماء المذهب فأننى أقوم بذكرها -

في أكثر الأحيان - وكذلك الحال إذا كان في المسألة قول لبعض

الصحابة أو التابعين أو المشاهير من العلماء من غير المذاهب

المذكورة .

وإذا اتفق مذهبان أو أكثر - أو بعضهم - على قول ، فأننى

أبدأ بذكر الرأي الذي فيه أقدم المذاهب تاريخاً (إلا ما ندر سهواً) .

واذا وجدت مسألة من المسائل فيها تفصيل واسع ، واختلاف كبير - حتى بين فقهاء المذهب نفسه - أو يتفقون في بعض تفصيلاتها ولكن يضيف بعضهم أموراً أخرى ، فاننى أقوم بذكر كل مذهب على انفراد ، ثم أذكر في النهاية الأمور التي اتفقوا عليها ، والتي اختلفوا فيها . وأترك ما انفرد به كل مذهب ، مكتفياً بما سبق ذكره عند عرض كل مذهب على حدة .

وفي بعض المذاهب في مسألة ما توجد عدة روايات في المذهب الواحد ، وفي هذه الحالة أقوم بذكر هذه الروايات في صلب البحث - غالباً - وقد أذكرها في الحاشية حسب أهميتها .

وعند عرض آراء فقهاء المذاهب أعتمد في ذلك على المصادر والمراجع الخاصة بكل مذهب ، والمعتمدة فيه ، ولا أنقل قولاً في المذهب من كتب غيره إلا نادراً ، وعند الضرورة .

وبعد عرض آراء الفقهاء أقوم بذكر أدلتهم سواء كانت من الكتاب أو السنة أو الأثر أو الاجماع أو القياس أو المعقول . مع مناقشتها ما أمكن ، ثم أقوم بالترجيح حسب قوة الدليل وضعفه مع بيان سبب الترجيح .

٥ - قد يوجد بعض المسائل التي ذكرت في بعض المذاهب ولم أجدها في المذاهب الأخرى ، فأقوم بإيرادها مع الإشارة الى المذهب الذي ذكرها .

٦ - عند الحديث عن النظام القائم في المملكة اذا كانت الأوامر والتعليمات كثيرة في موضوع ما فاننى اكتفى بذكر ما نصت عليه ، أو تضمنته في الصلب أما أرقامها وتواريخها فأذكرها في الحاشية . لكن اذا كانت قليلة فتذكر أرقامها وتواريخها معها في صلب البحث .

٧ - أيضاً في النظام السعودي قد يشتمل الأمر الواحد أو القرار الواحد على أكثر من مسألة ، فأورده في كل واحدة منها مما يترتب عليه تكرار أرقام الخطابات والأوامر وتواريخها .

- ٨ - قد يتكرر الحديث عن مسألة واحدة في هذا البحث ، وذلك لاقتضاء الحال ذلك التكرار اضافة الى طول الفصل بينهما وقد يكون التكرار حرفيا ، وقد يكون موجزا أو مفصلا لما سبق .
- ٩ - تمت الترجمة لكثير من العلماء الذين يتطلب المقام التعريف بهم ، وقد اعتمدت في تلك التراجم على كتب التراجم والسير المعتمدة .
- ١٠ - كل الآيات التي وردت في البحث تم ذكر رقمها والسورة التي وردت بها ، وكذلك الأحاديث والآثار تم تخريجها بذكر الكتب التي وردت بها ، وهي كتب السنة المشهورة والمعتمدة ، وإذا ورد الحديث في صحيح البخاري ومسلم أو في أحدهما تم ذكر ذلك فقط دون البحث في اسناد الحديث لأن وجود الحديث في أحدهما يكفي للحكم بصحة الحديث .
- أما إذا لم يرد فيهما أو في أحدهما ، وإنما ورد في بقية كتب السنن ، فأننى أقوم غالبا بذكر درجة الحديث أو الأثر ، واستعين في ذلك بكتب التخريج المشهورة .
- وقد اضطر في بعض الأحيان الى الرجوع لكتب التراجم التي تتعلق برواية الحديث .
- ١١ - إذا تكرر ذكر الحديث أو الأثر ، أقوم بذكره والكتب التي ورد بها وتخريجه عند أول مرة ، وبعد ذلك أشير الى أنه سبق تخريجه مع ذكر رقم الصفحة التي خرج بها ، وقد احتاج الى تكرار ذكر المراجع للحديث أو الأثر ودرجته من الصفحة إذا طال الفصل بينهما .
- ١٢ - تم شرح الالفاظ الغريبة في البحث ، وذلك بالرجوع الى كتب اللغة والمعاجم الفقهية ، والكتب المشهورة في شرح غرائب الالفاظ . كما تم التعريف ببعض الأماكن والاستعانة لذلك بكتب التعريف بالبلدان والأماكن .
- ١٣ - أيضا اشتمل البحث على بعض المسائل الأصولية ، وتم اعطاء نبذة موجزة عنها ،

وغالبا مايكون ذلك فى الحاشية ، مع سرد أقوال الفقهاء فيها باختصار . ويتم الرجوع فى هذه المسائل الى كتب أصول الفقه المعتمدة . فى كل مذهب ، اضافة الى بعض كتب أصول الفقه الحديثة الموثوق بها .

١٤ - قد يوجد موضوعات لها علاقة بالبحث ، ولكن بشكل غير مباشر ، ولاهميتها أقوم بذكرها فى الحاشية بايجاز أو تفصيل حسب أهميتها .

١٥ - قد يقتضى الأمر نقل فقرة بنصها من كتاب ، فان كانت من كتاب قديم لايعتمد على مراجع ، أوردتها بين قوسين كالمعتاد ثم أذكر المرجع فى الحاشية . أما اذا كانت تلك الفقرة من كتاب حديث يعتمد على مراجع معينة فبالاضافة الى ما سبق أقوم أيضا بذكر المراجع التى اعتمد عليها ذلك الكتاب وأضعها فى الحاشية بين قوسين مع الاشارة الى أنها مراجع اعتمد عليها ذلك المؤلف .

١٦ - عند ترتيب المراجع الفقهية فى الحاشية - وهى أكثر المراجع ذكرا فى البحث - يتم ذكرها حسب التسلسل التاريخى للمذاهب - كما سبق عند عرض أقوال الفقهاء - وعندما تذكر مراجع كل مذهب ترتب حسب التسلسل الأبجدى لمسميات الكتب ، وبعد الانتهاء من ذكر المراجع الخاصة بكل مذهب أذكر بقية المراجع الفقهية العامة والحديثة - ان وجدت - حسب التسلسل الأبجدى أيضا . وقد يحدث التسلسل الأبجدى أيضا بالنسبة لمراجع اللغة والتفسير والمعارف العامة .

١٧ - تضمن البحث بعض القواعد الفقهية ، وقد تم عرضها وشرحها مع ذكر مناسبتها للموضوع مدار البحث ، وقد تم استخلاصها من كتب القواعد الفقهية المعروفة قديما وحديثا .

١٨ - نظرا لعدم استقرارى فى مكان واحد عند اعداد البحث ، فقد رجعت الى بعض الكتب ذات الطبعات المختلفة مما ترتب عليه اختلاف الأجزاء والصفحات ، ولهذا فقد ميزتها عن بعض وهذه المراجع هى :

أ - حاشية ابن عابدين : فقد رجعت الى طبعة دار احياء التراث العربى - بيروت . وهذه الطبعة أذكرها غالبا مجردة .

كذلك رجعت الى الطبعة الثالثة الصادرة عن مطبعة مصطفى البابى
الحلبى بالقاهرة ، وهذه الطبعة أذكرها عند الرجوع اليها مقرونة
برقم الطبعة الا ماسقط سهوا .

ب - شرح فتح القدير - لابن الهمام - وهذا أيضا رجعت فى اعداد البحث
الى طبعتين مختلفتين هما :

طبعة دار احياء التراث العربى - بيروت . وهذه أذكرها مجردة غالبا
عند الرجوع اليها .

أما الطبعة الأخرى فهي الطبعة الثانية الصادرة عن دار الفكر ببيروت ،
وهذه أذكرها عند رجوعى اليها مقرونة برقم الطبعة .

١٩ - أيضا هناك تشابه فى بعض المراجع التى تحتاج الى تمييزها بذكر المؤلف أو
غيره مما يميزه ومن ذلك :

أ - الأشباه والنظائر (قواعد فقهية) فهذا العنوان موجود لكتابيين
أحدهما لابن نجيم الحنفى والآخر للسيوطى الشافعى ، وهذا لا يتم تمييزها
بذكر مؤلفها . أو بايرادها ضمن كتب المذهب اذا انفردت عن الأخرى .

ب - الأحكام السلطانية : وهذا أيضا عنوان لكتابين أحدهما للمـاوردى
الشافعى ، والآخر لأبى يعلى الحنبلى . ويتم تمييزهما بذكر مؤلفيهما
عند اجتماعهما ، أو بايرادها ضمن كتب المذهب عند انفرادها .

ج - الكافى : وهذا عنوان لكتابين فى الفقه أحدهما فى الفقه المالكى
لمؤلفه أبى عبد الله المالكى والآخر فى الفقه الحنبلى لابن قدامة . ويتم تمييزهما
أيضا بوحدة مما يلى :

أما بذكر المؤلف لكل منهما عند اجتماعهما ، أو بذكره ضمن كتب
المذهب عند انفراده ، أو بذكر المذهب الذى يتبعه كأن نقول : الكافى
المالكى .

أو بذكر الجزء فقط ، فمن المعروف أن الكافى المالكى مكون من جزئين

والحنبلى مكون من أربعة أجزاء فاذا ذكرنا الكافى الجزء الثالث أو الرابع عرف أنه الحنبلى ، أما اذا رجعت الى الجزئين الأول أو الثانى ميزته بذكر مؤلفه أو المذهب الذى يمثله .

وهكذا بقية الكتب المتشابهة فى المراجع القديمة والحديثة .

وختاما أتمنى أن أكون قد حققت شيئا يفيد الأمة من خلال هذا البحث ، ولا أدعى الكمال فهو لله وحده . كما أننى لا أدعى السلامة من الأخطاء ، فأنا بشر يخطئ ويميب ، ولكننى تحررت الدقة والصواب فى كل مسألة من مسائل هذا البحث ، وبذلت قصارى جهدى من أجل اخراجه فى أفضل صورة أريدها ويريدها غيرى ، وهذا مطلب كل باحث ، ولكن طول البحث والمعوقات التى واجهتنى - وذكرت بعضها منها - قد يشفع لى فيما قصرت فيه .

والله ولى التوفيق))

خطة البحث

- مقدمة تشتمل على مايلي :

تعريف الجريمة - أقسامها من حيث جسامه العقوبة • ثم تعريف كل من الحدود والقصاص والتعزير • وبيان أنواع الحدود ، وتعريف كل نوع ، والدليل على مشروعية عقوبته •

- تمهيد للبحث ويشتمل على مايلي :

أولا : منهج الاسلام في دفع الجريمة •
ثانيا : الاجراءات التي اتخذتها المملكة للحد من وقوع الجرائم • وقد تضمن هذا المباحث التالية :

المبحث الاول : اقامة الحدود الشرعية •
المبحث الثاني : الاعلان عن تطبيق عقوبات جرائم الحدود في وسائل الاعلام المختلفة •
المبحث الثالث : عقد الاتفاقيات الامنية بين المملكة وغيرها من الدول •
المبحث الرابع : العمل على تحقيق نظام التكافل الاجتماعي ، وأثره في مكافحة الجريمة •

المبحث الخامس : الحث على الزواج والترغيب فيه عن طريق تقديم المساعدات والقروض •
المبحث السادس : فتح المجال للراغبين في العمل عن طريق القطاع العام أو الخاص •
المبحث السابع : العمل على نشر الوعي الديني والاجتماعي بين أفراد المجتمع السعودي وتحقيق ذلك عن طريق المطالب الآتية :

المطلب الأول : اعتماد نظام الحسبة الاسلامي للحفاظ على الأخلاق والآداب العامة •

المطلب الثاني : المحافظة على الواجبات والآداب الشرعية ، ويدخل تحت هذا المطلب الفروع الآتية :

الفرع الاول : منع الظواهر المخالفة للشرع •

الفرع الثاني : الالتزام بالآداب الشرعية •

المطلب الثالث : تعيين ادارة مختصة للشؤون الدينية والتوجيه في الأجهزة الحكومية •

- المطلب الرابع : تبصير المسلمين عامة فى أمور دينهم .
- المطلب الخامس : طبع الكتب الدينية القيّمة أو المشاركة فى ذلك وتوزيعها مجاناً .
- المطلب السادس : استغلال كافة وسائل الاعلام فى نشر الوعى الدينى وتقوية العقيدة، والتحذير من الجرائم ، وتربية النشء .
- المطلب السابع : مراقبة المطبوعات بكافة أشكالها .
- المطلب الثامن : عقد المحاضرات العامة والندوات .
- المطلب التاسع : عقد المؤتمرات الاسلامية والأمنية أو المشاركة فيها .
- المطلب العاشر : العناية بكتاب الله تعالى .
- المطلب الحادى عشر : تنظيم معارض الكتاب والشريط الاسلامى .
- المطلب الثانى عشر : اعتبار المواد الدينية فى المدارس والمعاهد والجامعات مواد أساسية .
- المطلب الثالث عشر : انشاء الجامعات والمعاهد المتخصصة فى علوم الشريعة الاسلامية .
- المبحث الثامن : استقلال القضاء ، وأشره فى الحد من وقوع الجريمة .
- المبحث التاسع : الاعتناء بجهاز الأمن وتطويره .
- المبحث العاشر : العناية بالمسجونين وتثقيفهم .
- المبحث الحادى عشر : العناية بالشباب واستغلال أوقات الفراغ فيما يفيدهم .
- المبحث الثانى عشر : المحافظة على بناء الأسرة فى المجتمع السعودى .
- المبحث الثالث عشر : مكافحة جريمة المخدرات . وقد اشتمل هذا المبحث على المطالبات الآتية :
- المطلب الاول : خطورة المخدرات وعقوبتها فى المملكة ، والجهود التى تبذل لمكافحتها .
- المطلب الثانى : أحكام فقهية تشتمل على الفرعين التاليين :

- الفرع الأول : عقوبة القتل تعزيرا .
- الفرع الثانى : العفو عن العقوبة التعزيرية الواجبة لحق الله تعالى .

الباب الأول

الاجراءات الجنائية فى الجرائم ذات الحدود فى المملكة

- الفصل الأول : الشكاوى والاخبارات .
- المبحث الأول : تقديم الشكوى ، أو الخصومة " المطالبة بالحق "
- المبحث الثانى : الابلاغ عن الجرائم .
- الفصل الثانى : التحقيق الجنائى وأعماله
- المبحث الاول : المحقق الجنائى والصفات المطلوب توفرها فيه .
- المبحث الثانى : أعمال التحقيق فى جرائم الحدود .
- المطلب الأول : التحقيق بمعرفة الشرطة .
- المطلب الثانى : أعمال التحقيق .
- الفرع الاول : شرب المسكر .
- الفرع الثانى : القضايا الأخلاقية .
- المطلب الثالث : استدعاء المتهم للتحقيق معه والقبض عليه .
- الفرع الأول : استدعاء المتهم للتحقيق معه .
- الفرع الثانى : القبض على المتهم .
- الفرع الثالث : موقف الشريعة الاسلامية من هذا الأمر .
- المطلب الرابع : القبض على المتهم أو المحكوم عليهم الفارين خارج المملكة أو اليها .
- الفرع الأول : القواعد النظامية السارية .
- الفرع الثانى : حكم تسليم المتهم .
- الفرع الثالث : اجراءات التسليم .

الفرع الرابع : الاتفاقيات الجنائية

الفرع الخامس : الجهة التي تتولى في المملكة تطبيق الأحكام الواردة في اتفاقية جامعة الدول العربية واجراءات التسليم .

المطلب الخامس : التكييف الشرعي لأهم القضايا التي وردت في اتفاقية جامعة الدول العربية .

الفرع الأول : سريان النصوص الجنائية على المكان في الشريعة الاسلامية .

الفرع الثاني : حكم عقد المعاهدات في الشريعة الاسلامية .

الفرع الثالث : حكم الممثلين السياسيين العاملين في دار الاسلام اذا ارتكبوا احدى الجرائم .

الفرع الرابع : سريان النصوص الجنائية على المكان بين الدول الاسلامية في تعاملها مع بعضها .

الفرع الخامس : حكم تسليم المجرمين وابعادهم في الشريعة الاسلامية .

الفرع السادس : حكم التقادم في الدعوى الجنائية في الشريعة الاسلامية .

المطلب السادس : الاستجواب .

الفرع الاول : توجيه الاتهام .

الفرع الثاني : تسجيل الاعتراف .

الفرع الثالث : التعرف على شخصية المقرر .

الفرع الرابع : تسجيل تنازلات المصابين وبيان وقت الوفاة بدقة .

المطلب السابع : موقف الشريعة الاسلامية من مسألة : استجواب المتهم .

الفرع الاول : مناقشة المقرر .

الفرع الثاني : حكم التعريض للمقرر بالرجوع عن اقراره .

الفرع الثالث : الشهادة على الاقرار بالحدود .

الفرع الرابع : الاكراه على الاعتراف .

- الفرع الخامس : الاقرار بالحدود بين يدي القاضى .
- الفرع السادس : التعرف على شخصية المقر .
- الفرع السابع : التنازل والعفو فى جرائم الحدود .

المطلب الثامن : التفتيش .

- الفرع الاول : تعريف التفتيش .
- الفرع الثانى : أقسام التفتيش .
- الفرع الثالث : الأمر بالتفتيش .
- الفرع الرابع : حالات التفتيش .
- الفرع الخامس : إجراءات التفتيش .
- الفرع السادس : ضمانات التفتيش .
- الفرع السابع : موقف الشريعة الاسلامية من عملية التفتيش .
- الفرع الثامن : التوقيف (الحبس الاحتياطى) .
- الفرع التاسع : التصرف فى التحقيق .

الفصل الثالث : فيما يعين على اثبات الجريمة أو نفيها وفيه المباحث الآتية :

- المبحث الاول : الاستعانة بذوى الخبرة .
- المبحث الثانى : حكم الأخذ بالقرائن كدليل اثبات فى جرائم الحدود .

الباب الثانى

أصول المحاكمات الشرعية فى جرائم الحدود فى المملكة

الفصل الأول : النظام القضائى فى المملكة .

- المبحث الاول : نبذة تاريخية عن نشأة القضاء فى المملكة وتطوره .
- المبحث الثانى : المحاكم الشرعية ، وأقسامها ، واختصاصاتها .
- المبحث الثالث : المذهب الفقهى المعتمد فى المملكة وكيفية تطبيقه .
- الفصل الثانى : نظام سير الدعوى فى جرائم الحدود فى المملكة وموقف الشريعة من ذلك .
- المبحث الاول : سماع الدعوى .

- المطلب الاول : رفع الدعوى .
- المطلب الثانى : مكان إقامة الدعوى .

الفرع الاول : فيما يتعلق بالقضاء .

الفرع الثانى : فيما يتعلق بالمدعى والمدعى عليه .

المطلب الثالث : اجراءات المحاكمة .

الفرع الاول : الاهتمام بأمور المسجونين .

الفرع الثانى : حكم الوكالة فى اثبات الحدود واستيفائها .

الفرع الثالث : حكم القضاء على الغائب .

الفرع الرابع : علنية الجلسات .

الفرع الخامس : نظام الادعاء العام فى المملكة ، وموقف الشريعة

من ذلك .

الفرع السادس : النطق بالحكم وتسببيه .

المبحث الثانى : طرق اثبات جرائم الحدود .

المطلب الاول : تعريف الاثبات .

المطلب الثانى : الاثبات الخاص بالحدود .

الفرع الاول : الشهادة .

الفرع الثانى : الاقرار .

المبحث الثالث : تمييز الاحكام الشرعية .

المطلب الاول : الطعن فى الحكم .

المطلب الثانى : تمييز الحكم الشرعى لدى محكمة التمييز .

المطلب الثالث : رأى علماء الشريعة فى الطعن فى الحكم وطلب تمييزه .

المبحث الرابع : مراقبة أعمال القضاة وتأديبهم .

المبحث الخامس : معاملة غير المسلمين فى المملكة فيما يتعلق بجرائم

الحدود .

الفصل الثالث : تنفيذ الحكم

المبحث الاول : اجراءات التنفيذ .

المطلب الاول : من الذى يقيم الحدود ؟

المطلب الثانى : علانية تنفيذ الحدود .

المطلب الثالث : كيفية تنفيذ الحدود .

الفرع الاول : عقوبة الجلد .

- الفرع الثانى : عقوبة التهريب .
- الفرع الثالث : عقوبة الرجم .
- الفرع الرابع : القطع فى السرقة .
- الفرع الخامس : عقوبة الحراية .
- الفرع السادس : عقوبة البغاة .
- الفرع السابع : كيفية تنفيذ عقوبة الردة .
- الفرع الثامن : مكان التنفيذ .
- الفرع التاسع : زمن تنفيذ الحدود .

المبحث الثانى : موانع التنفيذ .

- المطلب الاول : موت الجانى .
- المطلب الثانى : فوات المحل .
- المطلب الثالث : التقادم .
- المطلب الرابع : الرجوع عن الاقرار بعد الحكم وقبل التنفيذ .
- المطلب الخامس : رجوع الشهود أو بعضهم بعد الحكم وقبل التنفيذ .
- المطلب السادس : بطلان أهلية الشهود بعد القضاء وقبل الامضاء .
- المطلب السابع : موت الشهود بعد الحكم وقبل التنفيذ .
- المطلب الثامن : موانع خاصة بالقذف .
- المطلب التاسع : موانع خاصة بالسرقة .
- المطلب العاشر : توبة الجانى بعد الحكم وقبل الاستيفاء .

- الفرع الاول : توبة المحارب
- الفرع الثانى : توبة الزانى والسارق وشارب الخمر .
- الفرع الثالث : توبة القاذف .
- الفرع الرابع : توبة المرتد .

الفصل الرابع : رد الاعتبار

- المبحث الاول : النظام القائم فى المملكة .
- المبحث الثانى : رد الاعتبار فى الشريعة الاسلامية .
- المطلب الاول : الأصل الشرعى لرد الاعتبار .
- المطلب الثانى : حكم الجمع بين الحد والتعزير .

الباب الثالث

آثر تطبيق الحدود فى استتباب الأمن فى المملكة العربية السعودية

الفصل الاول : أهمية اقامة الحدود فى المجتمع الاسلامى .

المبحث الاول : الوضع القائم قبل تشريع عقوبات الحدود .

المبحث الثانى : الحكمة من مشروعية الحدود .

المبحث الثالث : العواقب الناتجة عن اهمال الحدود .

المبحث الرابع : الحكمة من تقدير عقوبات جرائم الحدود .

الفصل الثانى : أهم الشبهات التى تثار حول تطبيق الحدود والرد عليها

الفصل الثالث : الأمن القائم فى المملكة كشاهد حى على عدالة الشريعة الاسلاميية

وملاحييتها للتطبيق فى كل زمان ومكان .

المبحث الاول : الأمن القائم فى المملكة .

المبحث الثانى : الفرق بين العقوبات الالهية والعقوبات البشرية .

الخاتمة (أهم النتائج التى تم التوصل اليها من خلال البحث ، والمقترحات

المطلوب العمل بها) .

مقدمة :

تعريف الجريمة :

الجريمة لغة : مأخوذة من الجرم ، وهو الذنب ، واكتساب الاثم (١) .

واصطلاحاً : ورد للجريمة اصطلاحاً تعريفات عدة ، أذكر منها :

- ١ - عرفها الماوردي (٢) بأنها " محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (٣) " .
- ٢ - وقيل : وهي " إتيان فعل محرم معاقب على فعله ، أو ترك فعل معاقب على تركه (٤) " .

وقد أخذ على التعريف الأخير مايلي :

- أ - أنه تعريف للجريمة في أحد أقسامها ، وهو تقسيم الجريمة من حيث الایجاب والسلب .
- ب - أن (هذا تعريف عام ، وليس بخاص ، فهو يعم كل معصية ، وبذلك تكون الجريمة والاثم والخطيئة بمعنى واحد ، لأنها جميعها تنتهي الى أنها عصيان الله تعالى فيما أمر ونهى ، وسواء أكان ذلك العصيان عقوبته دنيوية أم كانت عقوبته أخروية) (٥) .

(١) أنظر : مختار الصحاح ص ١٠٠ ، المصباح المنير ٩٧/١ .

(٢) هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي : أقضى قضاة عصره . ولد سنة ٣٦٤ هـ في البصرة . وتوفي سنة ٤٥٠ هـ في بغداد . سمي بالـمـاوردي نسبة الى بيع ماء الورد له مؤلفات عديدة . (أنظر : وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ومابعدها ، رقم الترجمة ٤٢٨ - دار صادر - بيروت ، الأعلام ٣٢٧/٤ .

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٩ .

(٤) التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ٦٦/١ .

(٥) الجريمة : لأبو زهرة ص ٢٤ .

أما تعريف الماوردى فهو تعريف صحيح وشامل عند من يرى أن القصاص حد ،
ويندرج تحت مسماه (١) .

ولكن هذا القول مرجوح ، لكون القصاص يختلف عن الحد فى عدة أمور (٢) .

ولذلك أرى أن التعريف الراجح للجريمة هو أنها " محظورات شرعية زجر
الله عنها بحد أو قصاص أو تعزير " . لأنه تعريف جامع وشامل لكل معانى
الجريمة ، ومانع لدخول غيرها فى ذلك التعريف .

- أقسام الجريمة من حيث جسامة العقوبة :

تنقسم الجريمة من حيث جسامة العقوبة الى ثلاثة أقسام عند أكثر
العلماء . وهذه الأقسام هى : حدود ، وقصاص ، وتعزير .

ومنهم من يرى أنها قسمان فقط ، حدود وتعزير . ولكن التقسيم الأول هو
الراجح لما سبق بيانه .

-
- (١) وبناء على ذلك يكون الحد قسمين : قسم يصح العفو فيه ، وهو الاعتداء على
النفس أو الأطراف ، والجروح التى قدر لها الشارع عقابا محدودا . وقسم
لايقبل العفو فيه كالزنى والسرقه وشرب الخمر والردة وقطع الطريق .
(أنظر : شرح فتح القدير ٤/٥ - دار احياء التراث العربى - بيروت ،
كشاف اصطلاحات الفنون ٢٣/٢ ، التشريع الجنائى : لعبد القادر عودة ٣٤٣/٢) .
- (٢) هذه الأمور والفوارق التى بين الحدود والقصاص ذكرها الفقهاء فى ثنايا
مؤلفاتهم .

أنظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٢٦، ١٢٩، الفروق للقرافى ١/٤٠، ١٤١ ،
وتهذيب الفروق ١٥٧/٤ ١٥٨٠ - وغيرها من كتب الفقه المعتمدة فى كل مذهب .
وأنظر أيضا : كتاب الجريمة للشيخ محمد أبو زهرة ، فقد ذكر فيه كلاما
مفيدا ومفصلا عن هذا الموضوع ص ٥٤ - ٥٦ .

- تعريف الحد :

الحد في اللغة يطلق على عدة معان منها :

- ١ - الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، فهو حاجز بينهما • وجمعه حدود •
- ٢ - المنع : ومنه قيل للسجان والبواب حدادا ، لأنه يمنع من الدخول أو يمنع من الخروج (١) •

وهناك معان أخرى لامجال لذكرها ، اكتفاء بما تم إيرادها •

أما التعريف الاصطلاحي للحد ، فقد أورد الفقهاء عدة تعريفات منها :

- أ - اسم لعقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى (٢) •
- ب - " ما وضع لمنع الجاني من عوده لمثل فعله وزجر غيره " (٣) •
- ج - " عقوبة مقدرة وجبت زجرا عن ارتكاب ما يوجبها " (٤) •
- د - " عقوبة مقدرة شرعا ، تمنع من الوقوع في مثله " (٥) •

(١) أنظر الصحاح للجوهري ٤٦٢/٢ وما بعدها - الطبعة الثانية - مختار الصحاح

للرازي ص ١٢٥ - ١٢٦ ، لسان العرب لابن منظور ١٤٠/٣ ، المصباح المنير

١٢٤/١ ، ١٢٥ ، النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ٢٦٦/٢ ، ٢٦٧ ، المعجم

الوسيط ١٦٠/١ ، ١٦١ •

(٢) أنظر : بدائع الصنائع ٣٣/٧ ، تبیین الحقائق ١٦٣/٣ ، رد المحتار على

الدر المختار ١٤٠/٣ •

(٣) أسهل المدارك ١٥٦/٣ •

(٤) الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢٢٠/٢ •

(٥) أنظر : الانصاف ١٥٠/١٠ ، الروض المربع مع حاشية العنقري ٣٠٤/٣ ، شرح

منتهى الإرادات ٣٣٦/٣ ، كشف القناع ٧٧/٦ ، المبدع ٤٣/٩ •

هـ - " عقوبة مقدرة شرعا ، لايجوز اسقاطها متى توفرت شروط اقامتها ، ولم تكن هناك شبهة تدرأ بها " (١) . فخرج بقولنا عقوبة مقدرة التعزير لانه غير مقدر ، وخرج بقولنا : لايجوز اسقاطها . . . الخ القصاص لجواز العفو فيه حتى بعد ثبوته . وانى أميل الى ترجيح التعريف الأخير ، لشموله كافة أنواع الحدود ، ومنعه من دخول غيرها فيه . ولأن التعريفات السابقة له غير جامعة أو مانعة .

وبيان ذلك كما يلى :

- ١ - التعريف الأول : يرد عليه حد القذف ، فهو مختلف فيه بين العلماء هل هو لله أم للعبد ، أم لله والعبد وحق الله فيه غالب ، أم لله والعبد وحق العبد فيه غالب .
- ٢ - والتعريفات الثلاثة الباقية غير مانعة ، لأنه يدخل فى معناها القصاص ، وهو يختلف عن الحد - كما سبق بيانه - .

وسميت الحدود بهذا الاسم : اما من المنع ، لأنها تمنع من الوقوع فى مثل تلك المحرمات . أو تكون سميت بالحدود التى هى المحارم ، لكونها زواجر عنها ، يدل على ذلك قوله تعالى : " تلك حدود الله فلا تقربوها " (٢) .

" ويطلق لفظ الحد عادة على جرائم الحدود وعلى عقوباتها ، فيقال ارتكب الجانى حدا ويقال عقوبته حدا . وإذا أطلق لفظ الحد على الجريمة فانما يقصد تعريف الجريمة بعقوبتها أى بأنها جريمة ذات عقوبة مقدرة شرعا ، فتسميــــــــــــة الجريمة بالحد تسمية مجازية " (٣) .

(١) أثر تطبيق الحدود فى المجتمع (أحد البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الاسلامى

الذى نظمته جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض عام ١٣٩٦ هـ -

والبحث للدكتور : الغزالى خليل عيد ص ١٣٦) .

(٢) البقرة آية ١٨٧ . وانظر : تبیین الحقائق ١٦٣/٣ ، كشاف القناع ٧٧/٦ .

(٣) التشريع الجنائى : لعبد القادر عودة ٣٤٣/٢ .

- تعريف القصاص :

القصاص في اللغة يطلق على معان كثيرة أذكر منها : ما يتلاءم مع المعنى الشرعى وهى :

- أ - المماثلة .
- ب - القطع والجرح : يقال قص ظفره : أى قطعه . وأقص الأمير فلانا من فلان ، إذا اقتص له فجرحه مثل جرحه . وقص الشعر : أى قطعه .
- ج - تتبع الأثر : يقال : قص الأثر : أى تتبعه ، ويقال : ان القاتل سلك طريقا من القتل فقص أثره فيها واتبع سبيله فى ذلك (١) .

أما التعريف الاصطلاحى : فقد اتفقت التعريفات الواردة له على أن المقصود بالقصاص هو : " مجازاة الجانى بمثل فعله " (٢) . وهذا يتفق مع المعانى اللغوية التى سبق بيانها . لكن يضاف للتعريف قيد : بما ليس بمحرم ، لكى يخرج القتل بالمحرم كمن سقى آخر خمرا فقتله ونحو ذلك .

- تعريف التعزير :

التعزير لغة : التأديب . ويأتى بمعنى المنع (٣)

- واصطلاحا : عقوبة غير مقدرة ، فى معصية لا حد فيها ولا كفارة (٤) .
- تعريف العقوبة : جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به (٥)

(١) أنظر : أساس البلاغة ص ٣٦٨ ، مختار الصحاح ص ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، المصباح المنير ٥٠٥/٢ - ٥٠٦ .

(٢) أنظر : التعريفات للجرجانى ص ١٨٣ ، الفقه الاسلامى وأدلتها ٢٦١/٦ ، القاموس الفقهى ص ٣٠٤ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٦٤ .

(٣) أنظر : مختار الصحاح ص ٤٢٩ - طبعة عام ١٤٠٣ هـ ، المصباح المنير ٤٠٧/٢ .

(٤) مغنى المحتاج ١٩١/٤ ، شرح منتهى الارادات ٣٦٠/٣ . وأنظر : البحر الرائق ٤٠/٨ ، تبیین الحقائق ٢٠٧/٣ .

(٥) الترسيع الحنبلى للإمام أحمد بن حنبل ٦٠٩/١ - ٦١٠ - ومنه خرج واخبر به العقوبة .

أنواع الحدود

الحدود اجمالاً سبعة وهى : الزنا ، وشرب الخمر ، والسرقه ، والحرايبه
" قطع الطريق " والقذف ، والبغى ، والردة (١) .

وسأتحدث بشكل مختصر عن تعريف كل نوع وعقوبته ودليل ذلك .

أولاً : الزنى :

تعريفه : الزنى بالقصر فى لغة الحجاز ، وبالمدة فى لغة نجد (٢) .

أما تعريفه الشرعى فقد اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الزنى شرعاً ،
وسأقتصر على بعض التعريفات فأذكر منها :

١ - " وطء مكلف فى قبل المشتهاة ، عار عن ملك وشبهته عن طوع " (٣) .

وهذا التعريف يقصر الزنى على الوطء فى القبل فقط . وقد قال به هذا
التعريف أكثر الاحناف .

٢ - وعرفه ابن عرفة (٤) بقوله " الزنا الشامل للواط ، مغيب حشفة آدمى فى

(١) هذا التحصر ليس باتفاق العلماء : إذ أنهم اختلفوا فى حصر الحدود فى

عدد معين من الجرائم ، فمنهم من يرى أن الحدود خمسة وهى : الزنى -

والسرقه وشرب الخمر والسكر والقذف . (أنظر : بدائع الصنائع ٣٣/٧) ومنهم

من يرى أنها خمسة أيضاً ويحصرها فى الزنى والسرقه والخمر والمحاربه

والقذف . (أنظر : الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٣ ، ولاوى يعلى ص ٢٦٣) .
ديار والمختار ١٦٩٧/٢ المردود سندى : الزنى هو الفرجة ، والسكر غير ٥ ، والقذف ، والردة ، وقطع الطريق .
(٢) أنظر : الصحاح للجوهري ٢٣٦٨/٦ وما بعدها ، لسان العرب ٣٥٩/١٤ ، المصباح المنير

٢٥٧/١ .

(٣) أنظر : تبیین الحقائق ١٦٤/٣ ، فتح القدير ٣١/٥ ، مجمع الأنهر ٥٨٥/١ .

(٤) أبو عبد الله : محمد بن محمد بن عرفة الوردى التونسى ، ولد سنة ٧١٦ هـ

بتونس ، وكان امامها وخطيبها وعالمها فى عصره . انتهت اليه رئاسة الفقه

المالكي بالديار الافريقية فى آخر عمره . له مؤلفات فى الفقه والاصول والمنطق

والقرائات وغيرها . كان كثير العبادة والذكر . توفى فى تونس سنة ٨٠٣ هـ وقيل

توفى سنة ٨٠٠ هـ (أنظر : الاعلام ١٤٣/٧ ، الديباج المذهب ٣٣١/٢ ، الفكر السامى

٢٤٩/٢ - ٢٥٠) .

فرج آخر دون شبهة حلية عمدا " . فقلوه : آدمى خرج به غيره كالبهيمة
 وقوله : فرج : خرج به غير الفرج ، وأدخل في الفرج القبل والدبر لأنه
 يعم اللواط وقوله : آخر ، على حذف الموصوف ، أي في فرج آدمى آخر ،
 وخرج بذلك فرج غير الادمى . وقوله : دون شبهة ، أخرج بذلك ما اذا كانت
 الشبهة في الحلية ، أما باعتراده حلية أو بجعل ، فتخرج الامة والمحللة
 ووطء الاب أمة ولده ، لازوجة ولده فان ذلك زنا ، لان الاول له شبهة في
 ماله ، ولاشبهة له في زوجته . وقوله : عمدا ، أخرج به الغلط والنسيان
 (١)
 والجهل .

٣ - " الزنا هو : تغيب البالغ العاقل حشفة ذكره في أحد الفرجين من قبل
 أو دبر ممن لاعصمة بينهما ولاشبهة " (٢)

- الترجيح :

أرى أن التعريف الاول هو الراجح وهو : " وطء مكلف في قبل المشتهاة عار
 عن ملك - وشبهته عن طوع " . وذلك لشموله ، فهو ينطبق على الزنا الموجب للحد
 ويمنع من دخول غيره مما لا يوجب الحد . وبهذا لا يشمل هذا التعريف اللواط -
 وسيأتى تفصيل أقوال العلماء في عقوبته ، والراجح منها هو قتله .

- شرح التعريف :

قوله : وطء : جنس يشمل كل وطء ، و اضافته للمكلف خرج به غير المكلف
 كالصبي والمجنون . وقوله : مشتهاة : خرج به غير المشتهاة كالمغيرة التي لم
 تبلغ حدا تشتهى ، والميتة والبهاثم ، لان كل ذلك لا يوجب الحد .
 (٣)

(١) أنظر : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٢٩٠/٦ ، الخرشى على مختصر
 خليل ٥٧/٨ .

(٢) الاحكام السلطانية للمارودى ص ٢١٣ ، ولا يى يعلى ص ٦٣ وراجع شرح منتهى
 الارادات ٣٤٢/٣ .

(٣) اختلف الفقهاء في مسألة اتيان البهيمية والميتة . وملخص أقوال الفقهاء
 فيهما كما يلى :-

وقوله : عار عن ملك وشبهته ، خرج به الوطء في الملك أو شبهة الملك .
(١)
وقوله : عن طوع : خرج به المكره

== أولا : اتيان البهيمه : يرى جمهور الفقهاء (الاحناف والمالكية والشافعية
في أحد أقوالهم - والحنابلة في إحدى رواياتهم والظاهرية : أنه
يجب فيه التعزير .

ويرى الشافعية - في القول الثاني عندهم ، والحنابلة في الرواية
الثانية عندهم - أنه يجب فيه الحد .
ثانياً : أما الميتة : فيرى المالكية والشافعية - على الرأي المعتمد
عندهم - والحنابلة في إحدى رواياتهم - أنه يجب الحد هنا .
ويرى الاحناف ، والحنابلة في الرواية الثانية عندهم - أنه يجب فيه
التعزير . (ب)

(١) أنظر : تبیین الحقائق ١٦٤/٣ ، فتح القدير ٣١/٥ ، مجمع الأنهر
٥٨٥/١ .

(أ) أنظر فتح القدير ٤٥/٥ ، الاشراف على مسائل الخلاف ٢٢١/٢ ، حاشية
الدسوقي ٣١٦/٤ .

: روضة الطالبين ٢٥٢/١١ ، مغنى المحتاج ٤٤١/٤ ، الانصاف ٧٨/١٢ ،
المبدع ٧٨/٩ ، المحلى ٣٩٠/١١ .

(ب) أنظر : بدائع الصنائع ٣٤/٧ ، فتح القدير ٤٥/٥ ، حاشية الدسوقي ٣١٤/٤ ،
الخرشي ٧٦/٨ ، أسنى المطالب ٣٦٠/٤ ، مغنى المحتاج ٤٤١/٤ ، نهاية
المحتاج ٣١٠/٨ ، الانصاف ١٨٣/١٠ ، المغنى ١٨١/٨ .

- الدليل على تحريم الزنا :

الزنا محرم بالكتاب والسنة والاجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مِنَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَلَا يَزْنُونَ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ (٢) .

ومن السنة ما يلي :

أ - عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله ندا (٣) وهو خلقك . قال : قلت ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك . قال : قلت ثم أى ؟ قال : أن تزانى بحليله (٤) جارك (٥) متفق عليه .

(١) الاسراء آية ٣٢ .

(٢) الفرقان آية ٦٨ .

(٣) الند : المثل ، أى أن تجعل لله مثيلا . (المصباح المنير ٥٩٧/٢) .

(٤) الحليلة هى الزوجة . ويطلق على الزوج حليل ، سميا بذلك لان كـل واحد منهما يحل من صاحبه محلا لا يحله غيره . (أنظر : مختار الصحاح

ص ١٥١ ، المصباح المنير ١٤٨/١) .

(٥) البخارى ١٤/٦ ، ٢١/٨ ، مسلم بشرح النووي ٢٢٢/١١ ، ٢٢٣ .

ب- حديث عبادة بن الصامت أنه قال : " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " تبايعونى على ألا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا فى معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فى الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله فأمره الى الله ان شاء عاقبه وان شاء عفا عنه ، فبايعناه على ذلك " (١) .

أما الاجماع : فقد أجمعت الامة على تحريم الزنا وأنه — أفحش الكبائر ، ولم يحل فى ملة من الملل . ولذا كان حده أشد الحدود فى حق المحصن خاصة ، (ذكرنا كان أو أنثى) ، لما فيه من الجناية على الأعراض والأنساب (٢) .

- عقوبة الزنا :

إذا كان الزانى غير محصن (٣) : فعقوبته الجلد مائة جلدة ، وتغريب عام — على خلاف بين العلماء فى التغريب — ملخصه مايلى :

يرى الامام أبو حنيفة : أن التغريب لا يضم الى الجلد هنا ، الا أن يرى الامام مصلحة فى ذلك ، فيغريبهما مدة يراها هو (٤) .

(١) البخارى ١٢٥/٨ ، صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٢/١١ ، ٢٢٣ .

(٢) أنظر : فتح القدير ٣٠/٥ - ٣١ ، الاجماع لابن المنذر ص ١٤١ ، اسنى المطالب

١٢٥/٤ ، مغنى المحتاج ١٤٣/٤ ، المهذب ٢٢٦/٢ ، المغنى ١٥٦/٨ .

(٣) المقصود بالاحصان هنا هو " أن يتزوج الرجل امرأة نكاحا صحيحا ويوطأها

وطأ صحيحا . رسالة القيروانى بهامش الفواكه الدوانى ٢٨١/٢ وانظر :

الاحكام السلطانية للماوردى ص ٢٢٤ ، الافصاح ٢٢٣/٢ .

(٤) أنظر : بدائع الصنائع ٣٩/١١ ، تبين الحقائق ١٧٣/٣ ، فتح القدير ٢٦/٥ .

ويرى مالك والأوزاعي (١) : أن التغريب خاص بالبكر الزانى الحر دون المرأة البكر الحرة الزانية ، فانها لاتغرب . وتغريبه أن ينفى سنة الى غير بلده (٢) .

ويرى الامام الشافعى وأحمد : أن الجلد والتغريب عقوبة للزانييــــــــن البكرين الحرين (٣) . أما عقوبة الزانى المحصن : فهي الرجم . (وسيأتى تفصيل هذه العقوبات عند الحديث عن التنفيذ) .

- الأدلة على عقوبة الزنا :

عقوبة الزنا ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع :

فمن الكتاب ، قال تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ^(٤) وهذا بالنسبة للزانى غير المحصن والزانية غير المحصنة . ومن السنة :

وردت أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم تنص على عقوبة الزانى المحصن وغير المحصن ومنها :

(١) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد بن محمد الأوزاعي ، ولد ببعلبك سنة ٨٠ هـ . امام أهل الشام فى زمنه ، كان يسكن دمشق ثم تحول الى بيــــــــروت ومات بها سنة ١٥٧ هـ . سمي الأوزاعي لانه سكن فى بنى أوزاع بن مرشد (من أهل اليمن) فنسب اليهم . كان زاهدا عابدا قائما بالحق . (أنظر : التشريع الجنائى للخضرى ص ٢٦٥ - ٢٦٧) ، الفكر السامى ١/٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢) أنظر : أسهل المدارك ٣/١٦٥ ، بداية المجتهد ٢/٣٢٦ ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ص ٣٢١/٤ - ٣٢٢ .

(٣) أنظر : رحمة الامة ص ٣٥٥ ، المذهب ٢/٢٦٨ ، الافصاح ٢/٢٣٤ ، الانصاف ١٠/١٧٣ .

(٤) النور آية ٢ .



١ - عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما قالا : أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : أنشدك بالله الا قضيت لي بكتاب الله . فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه : نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثذن لي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل . قال : ان ابني هذا كان عسيفا (١) على هذا فزني بامرأته وانني أخبرت أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابني هذا جلد مائة وتغريب عام وأن على المرأة هذا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفس بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغديا أنيس (٢) الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت (٣) متفق عليه واللفظ لمسلم .

٢ - عن أبي هريرة رضى الله عنه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام واقامة الحد عليه .

-
- (١) العسيف : هو الاجير . (أنظر : مختار الصحاح ص ٤٣٢) .
 (٢) هو أنيس بن الضحاك الاسلمى . وقيل : أنيس بن مرشد . وقيل : أنيس بن مرشد الغنوى ، صحابى له ولأبيه وجده صحبه ، قتل أبوه فى غزوة الرجيع ، وعاش الى أيام عمر بن الخطاب ، شهد فتح مكة المكرمة ، وكان عين النبی صلى الله عليه وسلم فى غزوة حنين بأوطاس . توفى سنة ٢٠ هـ . (أنظر : الاستيعاب بهامش الاصابة ، ٦٢/١ ، الاصابة ٧٦/١ رقم ٢٩٠ ، الاعلام ١٢٩/٢ .
 (٣) البخارى ٢٤/٨ ، ٢٥ ، مسلم بشرح النووي ٢٢٢/١١ ، ٢٢٣ .

٣ - وعن زيد بن خالد الجهني قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام . الحديثان أخرجهما البخاري (١) .

٤ - وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذو عني ، خذو عني ، قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والشيب بالشيب جلد مائة والرجم " (٢) .

الى غير ذلك مما ورد فى السنة القولية أو الفعلية التى وردت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى حكم الزانى والزانية .

أما الاجماع : فقد أجمعت الأمة على عقوبة الزانى المحصن وغير المحصن فى الجملة (٣) .

- ثانيا : حد السرقة :

تعريف السرقة :

السرقة لغة : أخذ الشيء على وجه الاستخفاء بحيث لا يعلم به المسروق منه (٤) .

(١) البخاري ٢٨/٨ - الحدود .

(٢) مسلم بشرح النووي ١٨٨/١١ - ١٩٠ ، سنن أبى داود ١٤٤/٤ ، سنن البيهقي ٢١٠/٨ ، سنن الترمذي ٤٤٥/٢ .

(٣) أنظر : الاجماع لابن المنذر ص ١٤٢ ، المغنى ١٥٧/٨ ، ١٦١ ، ١٦٧ .

(٤) أنظر : الصحاح ١٨٩٦/٤ ، لسان العرب ٩٥٥/١ وما بعدها ، النظم المستعذب شرح غريب المهذب ٢٧٧/٢ .

واصطلاحاً :

اختلف العلماء فى تعريف السرقة شرعاً تبعاً لاختلافهم فى اعتبار بعض الشروط.

ولبيان ذلك نورد أهم التعريفات التى وردت فى كتب الفقه المختلفة المعتمدة وهى :

- ١ - " أخذ العاقل البالغ عشرة دراهم أو مقدارها خفية عمّن هو مقصد للحفظ ، مما لا يتسارع إليه الفساد من المال المتموّل للغير من حرز بلا شبهة " (١).
- ٢ - وعرفها ابن عرفة بأنها : " أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره ، أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حرزه بقصد وأخذ خفية لاشبهة له فيه " (٢).
- ٣ - " أخذ بالغ عاقل مختار التزام حكم الاسلام نصاباً من المال بقصد سرقة من حرز مثله لاشبهة له فيه " (٣) .
- ٤ - " أخذ مال محترم لغيره على وجه الاختفاء من مالكه أو نائبه " (٤) .

- التعريف الراجح :

أرى أن التعريف الثالث هو الراجح وهو : " أخذ بالغ عاقل مختار التزام

حكم الاسلام نصاباً من المال بقصد سرقة من حرز مثله لاشبهة له فيه " .

- شرح التعريف :

أخذ بالغ عاقل : خرج به الصبى والمجنون فلا قطع عليهما ، بدليل ما روى

عن على - كرم الله وجهه - عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " رفع القلم

(١) أنظر : تبیین الحقائق ٢/٢١١ - ٢١٢ ، حاشية ابن عابدين مع الدر المختار

١٩٢/٣ ، ١٩٣ ، فتح القدير ٥/١٢٠ ، مجمع الأنهر ١/٦١٣ ، ٦١٤ .

(٢) الخرشى ٨/٩١ ، الفواكه الدوانى ٢/٢٩١ ، مواهب الجليل ٦/٣٠٦

(٣) المذهب ٢/٢٧٨ .

(٤) منتهى الإرادات ٢/٤٨٠ .

عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق " (١) .

وقوله : مختار ، خرج به المكروه ، فلا قطع عليه لحديث : " ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " (٢) .

وقوله : التزم حكم الاسلام ، خرج به الحربى . وقوله : نصابا ، خرج به مالمو سرق أقل من النصاب . وقوله : من المال ، خرج به غير المال . وقوله : بقصد سرقة ، خرج بذلك أخذ المال عارية ونحوها . وقوله : من حرز مثله ، خرج به الاخذ من غير الحرز فلا قطع فيه ، وقوله : لاشبهة له فيه : خرج بذلك مالمو كان له فيه شبهة كسرقة الوالد من مال ولده .

وتجدر الإشارة الى ان كل تعريفات الفقهاء للسرقه قد راعت المعنى اللغوى لها ، وكان هناك قدر متفق عليه بين الفقهاء فى تعريفاتهم ، وانما اختلفوا فى اضافة بعض الاحترازات التى يقول بها بعضهم دون الآخر .

- أدلة تحريم السرقة :

السرقة محرمة بنص الكتاب والسنة والاجماع .

(٣) فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ .

-
- (١) سنن أبى داود ١٤١/٤ ، وقد أخرجه بروايات أخرى . وأخرجه الامام احمد عن عائشة (المسند ١٠٠/٦ ، ١٠١ ، ١٤٤ ، سنن النسائى ١٥٦/٦) . وأخرج البخارى : " وقال على لعمر : أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ " . البخارى ٢١/٨ .
- (٢) سنن ابن ماجه ٦٥٩/١ ، تلخيص الحبير ٣٠١/١ ، ٣٠٢ وفيه : أنه حديث حسن .
- (٣) المائدة آية ٣٨ .

فالأمر بقطع اليد يدل على حرمة السرقة . وهى نص فى التحريم ، واضحة الدلالة .

ومن السنة :

روى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه

خطب الناس يوم النحر فقال : " يا أيها الناس أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام ،

قال : وأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام ، قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر

حرام . قال : فان دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا

فى بلدكم هذا فى شهركم هذا " (١) الحديث .

وأما الاجماع : فقد أجمعت الامة على تحريم السرقة .

- عقوبة السرقة :

عقوبة السرقة هى قطع اليد اليمنى من مفصل الكف . وهذا هو الراجح ،

وهو مذهب الجمهور . (وسيأتى تفصيل ذلك عند الحديث عن التنفيذ) .

وعقوبة السرقة ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء

بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم " (٢)

- ومن السنة :

وردت أحاديث كثيرة قولية وفعلية عن النبى صلى الله عليه وسلم فى

حد السرقة ، وسأقتصر على إيراد حديث واحد ، وهو حديث عائشة رضى الله

عنها قالت : قال النبى صلى الله عليه وسلم : " تقطع اليد فى ربع دينار

فصاعدا " (٣) . متفق عليه .

(١) البخارى - واللفظ له - ١٩١/٢ . وقد ورد الحديث بالفاظ أخرى فى كل من

البخارى ١٥/٨ ، مسلم بشرح النووى ٦٩/١١ ، سنن الترمذى ٣١٢/٣ ، ٣١٣ .

(٢) المائدة آية ٣٨ .

(٣) البخارى ١٦/٨ ، ١٧ ، مسلم بشرح النووى ١٨٠/١١ ، ١٨١ .

(١) أما الاجماع : فقد أجمعت الأمة على وجوب قطع يد السارق فى الجملة .

ثالثا : حد الحراية " قطع الطريق " :

(٢) تعريفها : الحراية لغة : مأخوذة من الحرب ، وهى المقاتلة والمنازلة .

وشرعاً : الحراية كغيرها من الحدود من حيث عدم اتفاق العلماء على تعريف واحد ، تبعاً لاختلافهم فى شروط وأركان هذه الجريمة . فقد ورد لها تعريفات عدة منها :

١ - " الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة عن المرور وينقطع الطريق سواء كان القطع من جماعة أو من واحد ، بعد أن يكون له قوة القطع سواء كان القطع بسلاح أو غيره من العصا والحجر والخشب ونحوها " (٣) .

٢ - وقال ابن عرفة هـ : " الخروج لاختافة سبيل بأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق لا لامسرة ولا لنائرة (٤) ولا عداوة (٥) " .

٣ - " البروز لأخذ مال أو لقتل أو ارعاب مكابرة اعتماداً على الشوكة مع البعد عن الغوث " (٦) .

٤ - " هم الذين يعرضون للناس بالسلاح فى الصحراء لا فى البنيان فيغصبونهم المال مجاهرة " (٧) .

(١) أنظر : أسهل المدارك ١٧٧/٣ ، مغنى المحتاج ١٥٨/٤ ، الافصاح ٢٥٠/٢ ، كشاف

القناع ١٢٨/٦ ، المغنى ٢٤٠/٨ . (٢) المصباح المنير ١٢٧/١ .

(٣) بدائع الصنائع ٩٠/٧ - ٩١ .

(٤) النائرة : هى العداوة والشحناء . (المصباح المنير ٦٣٠/٢) .

(٥) الخرشى ١٠٣/٨ - ١٠٤ ، مواهب الجليل ٣١٤/٦ .

(٦) أسنى المطالب ١٥٤/٤ ، مغنى المحتاج ١٨٠/٤ .

(٧) المحرر ١٦٠/٢ - وقد ورد تعريف قريب من هذا فى كتاب العمدة (أنظر :

العمدة شرح العمدة ص ٥٧١) .

الترجيح :

أرى أن تعريف ابن عرفة هو الراجع لشموله كافة أغراض الحراية، فقولـه :
الخروج ، مناسب للمحدود لأنه مصدر . قوله : لاخافك سبيل : أى الاخافة فى سبيل
الله ، فليس السبيل الذى هو الطريق يكون خائفا ، فخرج به الخروج لغير اخافة
السبيل ، وقولـه : لاخذ مال : خرج به الخروج لغير أخذ المال ، كالخروج لاخافة
عدو وكافر . وقولـه : بمكابرة قتال : أى بسبب مكابرة قتال ، المكابرة هى
المعاندة والمغالبة . وقولـه : أو خوفه ، معطوف على قوله : بمكابرة قتال ،
والمعنى : لاخذ مال محرم بسبب مكابرة قتال ، أو بسبب خوف القتال . وقولـه :
أو ذهاب عقل ، معطوف على قوله : الخروج ، فيدخل فى ذلك الذين يسقون الناس
المسكر ليأخذوا أموالهم . وقولـه : أو قتل خفية ، معطوف على الخروج ، وعبر
بذلك ليدخل فيه قتل الغيلة (١) وقولـه : أو لمجرد قطع الطريق ، معطوف على
قوله : لاخافة ، والتقدير : أو الخروج لمجرد قطع الطريق ، أى مجرد عن أخذ
المال . وقولـه : لا لامرة : أى لا لاجل أن يجعلوه أميرا عليهم ، فلا يكون محاربا
ويكون باغيا . فيعامل معاملة الباغى ، وقولـه : ولا عداوة معطوف على قوله :
لنائرة ، والعطف للتفسير ، لان النائرة هى العداوة ، أى كأن يكون بين أهل
بلدين قتال فيمنع أهل أحدهما أهل الاخرى من المرور . (٢)

(١) النظام السعودى يأخذ بهذا القول فيجعل قتلة الغيلة من الحدود . فقد ورد
فى قرار هيئة كبار العلماء فى المملكة رقم ٣٨ وتاريخ ١١/٨/١٣٩٥ هـ أن
القاتل قتل غيلة يقتل حدا لا قصاصا وبناء على ذلك لا يصح العفو عنه . وورد
فى القرار المذكور أن أهل العلم قد عرفوا الغيلة بأنها : ما كان عمدا
عدوانا على وجه الحيلة والخداع أو على وجه يآمن معه المقتول من غائله
القاتل سواء كان على مال أو لانتهاك عرض أو خوف فضيحة وافشاء سره
أو نحو ذلك .

(٢) أنظر : الخرشى ١٠٤/٨ ، حاشية العدوى على الخرشى ١٠٣/٨ - ١٠٤ .

- عقوبة جريمة قطع الطريق :

نزلت عقوبة المحاربين في قوله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم (١) ﴾ .

وقد اختلف العلماء في كيفية تطبيق هذه العقوبة ، ولكن الراجح هو ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي وأحمد : أنها على الترتيب والتوزيع (٢) .

وحجتهم في ذلك ما رواه الشافعي في مسنده عن ابن عباس أنه قال في قطاع الطريق : " إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض " (٣) .

واحتجوا أيضاً : بأنه ليس من الحكمة أن يسوى في العقوبة مع التفاسات في الجناية ، فوجب التقسيم على حسب أحوال الجناية (٤) .

وهناك تفاصيل أخرى في هذا الشأن مفصلة في كتب الفقه .

وعند الحديث عن التنفيذ سنأتكلم بالتفصيل عن هذه العقوبة باذن الله

تعالى .

(١) المائدة آية ٣٣ .

(٢) أنظر : تبين الحقائق ٢٣٥/٣ ، فتح القدير ١٧٨/٥ ، معين الحكام ص ١٩٠ ،

رحمة الأمة ص ٣٧٠ ، المذهب ٢٨٥/٢ ، الافصاح ٢٦٢/٢ ، المغنى ٢٨٨/٨ ، ٢٨٩ .

(٣) سنن البيهقي ٢٨٣/٨ ، الام للشافعي ١٥١/٦ ، ١٥٢ ، تلخيص الحبير ٨٠/٤ ،

التعليق المغنى على الدار قطنى ٣٩/٣ وفيه (وفى اسناده ابراهيم بن محمد

ابن أبى يحيى وهو ضعيف) .

(٤) أنظر : تبين الحقائق ٢٣٥/٣ ، فتح القدير ١٧٨/٥ .

- رابعا : حد شرب الخمر :

سميت الخمر بهذا الاسم لمخامرتها العقل - أى مخالطتها له - أو لانها تركت فاختمرت ، واختمارها تغيير ريحها (١) . وقد عرفت الخمر بعدة تعريفات منها : " ما أسكر من عصير العنب " . وقيل : " ما اتخذ من عصير العنب ، ودخلته الشدة المطربة " . وقيل : " هو النبيء من ماء العنب اذا غلى ، واشتد وقذف بالزبد : أى رماه وأزاله ، فأكشف عنه وسكن " وقال بعض الفقهاء : ان الخمر حقيقة إنما هى للعنب ، وتطلق على غيره من المسكرات مجازا . وقيل بأن الخمر هى : " كل مسكر سواء كانت من العنب أو غيره " (٢) وسيأتى تفصيل أقوال الفقهاء فى الذى يوجب الحد .

والخمر محرم بالكتاب والسنة والاجماع .

فمن الكتاب :

ورد تحريم الخمر فى القرآن على مراتب وذلك مراعاة من الشارع لما هو موجود بين الناس ، حيث كان الخمر منتشرا فى ذلك الوقت ، وكان أكثر الناس يتعاطونه وعلى هذا فقد تعامل القرآن مع الناس على هذا الاساس ، ومراتب تحريم الخمر كما يلى :-

١ - ذكرت الخمر أول الامر فى القرآن الكريم فى سورة مكية مفرقا بينها وبين الطيب من الرزق ، فقال تعالى : ﴿ ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ، ان فى ذلك لاية لقوم يعقلون ﴾ (٣) والسكر الوارد فى الآية معناه الخمر . (٤)

وفى النص اشارة الى الفرق بين الخمر والرزق الحسن ، والى أن الخمر ليست رزقا حسنا وفى ذلك من الايات تدرج فى طريق التشريع حتى وصلت

(١) الصحاح ٦٤٩/٢ ، لسان العرب ٢٥٤/٤ وما بعدها ، المصباح المنير ١٨١/١ - ١٨٢

(٢) القاموس الفقهي ص ١٢٣ .

(٣) النحل آية ٦٧ .

(٤) أنظر : تفسير الجلالين ص ٢٢٦ ، فتح القدير للشوكاني ١٧٥/٣ .

الى النص القاطع فيه (١) .

٢ - وردت آية أخرى تبين منافع الخمر ومضاره ، فقال تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس ، واثمهما أكبر ممن نفعهما ﴾ (٢) . وقد رأى بعض العلماء أن هذه الآية دالة على تحريم الخمر ، لان الله تعالى قال : ﴿ قل فيهما اثم كبير ﴾ . والاثم محرم بدليل قوله تعالى : ﴿ انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ (٣) . وهو اختيار القاضى أبى يعلى (٤) .

٣ - وبعد ذلك جاءت آية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ (٥) .

ولما هدأت نفوس القوم ، واطمأنت قلوبهم بالايمان ، ومهد الطريق بهذه الآيات الثلاث للحكم الاخير ، حتى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول فى دعائه :

" اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا " (٦) .

(١) أنظر : فى ظلال القرآن ٢١٨١/٤ ، فى أصول النظام الجنائى الاسلامى للعوا
١٣٠ .

(٢) البقرة آية ٢١٩ .

(٣) الاعراف آية ٣٣ .

(٤) أنظر : تفسير آيات الاحكام للصابونى ٢٧٦/١ (والقاضى أبى يعلى هو: محمد ابن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ، عالم عصره فى الاصول والفروع وأنواع الفنون . من أهل بغداد ، ولد سنة ٣٨٠ هـ وتوفى سنة ٤٥٨ هـ) أنظر: الاعلام ٩٩/٦ - ١٠٠ ، طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ - ٢٣٠ ، الفتح المبين فى طبقات الاصوليين ٢٤٥/١ وما بعدها .

(٥) النساء آية : ٤٣ .

(٦) سنن أبى داود ٢٥٨/٥ رقم ٣٥٢٣ ، عون المعبود ١٠٥/١٠ رقم ٣٦٥٣ ، سنن النسائى ٢٨٦/٨ - ٢٨٧ ، مسند الامام أحمد ٥٣/١ ، سنن الترمذى ٢٥٣/٥ ، ٢٥٤ رقم ٣٠٤٩ وفيه : " روى عن اسرائيل هذا الحديث مرسل " .

٤ - نزل قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله ^{وعن الصلاة} فهل أنتم منتهون " (١) .

وعندما نزلت هذه الآية كان جواب الصحابة رضوان الله عليهم :
انتهينا - انتهينا يارب . وكان أحدهم تبلغه الآية وقد شرب نصف الكأس
فيرمى الباقي امتثالاً لأمر الله تعالى (٢) .

أما دليل تحريمها من السنة : فقد وردت أحاديث كثيرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم تدل على تحريم الخمر ، منها :

أ - عن ابن عمر رض الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام " . وفى رواية : " وكل
خمر حرام " (٣) .

ب - وعن ابن عمر - أيضا - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" لعن الله الخمر وشاربها وساقيتها وبائعها ومبتاعها ، وعاصرها
ومعتصرها ، وحاملها والمحمولة اليه " (٤) .

(١) المائدة. آية ٩٠ - ٩١ .

(٢) أنظر : تفسير ابن كثير ٩٢/٢ - ٩٣ ، التفسير الكبير للرازي ٢/٢١٧ ، تفسير فتح القدير ٢/٧٤ ، وأنظر المراجع السابقة فى الفقرة رقم (٦) فى الصفحة السابقة .

(٣) مسلم بشرح النووي ١٣/١٧٢ ، سنن الترمذى ٣/١٩٣ ، سنن النسائى ٨/١٩٧ ، مسند الامام احمد ٢/٢٩٠ .

(٤) مختصر سنن أبى داود ٥/٦٠ ، عون المعبود (١٠/١٢) رقم ٣٦٥٧ ، والحديث فيه عبد الرحمن بن عبد الله الغافقى ، وصححه ابن السكن . أنظر : تلخيص الحبير ٨١/٤ .

ج - وعن عائشة رضی اللہ عنہا قالت : قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : " كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه فملاء الكف منه حرام " (١) .

أما الاجماع : فقد أجمعت الأمة على تحريم الخمر (٢) .

- عقوبة شارب الخمر :

عقوبته هي الجلد - واختلف في مقداره - فقليل : يجلد أربعون ، وقيل ثمانون ، وسيأتي تفصيل هذه العقوبة وأقوال العلماء فيها عند الحديث عن أعمال التحقيق - فرع شرب المسكر (٣) .

- خامسا : حد القذف :

تعريفه : القذف في اللغة معناه الرمي . يقال : قذف بالحجارة ، أي رمى بها .
والقذيفة : القبيحة وهي الشتم . وقذف بقوله ، أي تكلم من غير تدبر

(١) سنن الترمذي ١٩٤/٣ وقال عنه : حديث حسن وأعله الدار قطني بالوقف . أنظر :

تلخيص الحبير ٨٢/٤ ، عون المعبود ١٥١/١٠ رقم ٣٦٧٠ .

(٢) أنظر : بداية المجتهد ٣٤٥/١ ، المغني ٣٠٣/٨ ، تفسير فتح القدير للشوكاني ٧٤/٢ .

تعليق : أجمعت الأمة على تحريم الخمر ، وما روى عن قدامة بن مظعون وعمرو ابن معدى كرب وأبي جندل بن سهيل أنهم قالوا : هي حلال لقوله تعالى : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ المائدة ٩٣ ، فقد بين لهم الصحابة معنى هذه الآية ، وتحريم الخمر وأقاموا عليهم الحد لشربهم إياها ، فرجعوا إلى ذلك ، فانعقد الاجماع فمن استحلها الآن فقد كذب النبي صلی اللہ علیہ وسلم لأنه قد علم ضرورة من جهة النقل تحريمه . (مصنف عبد الرزاق ٢٤٠/٩ ، ٤٤/٩) وأنظر : بداية المجتهد ٣٤٥/١ ، المغني ٣٠٣/٨ ، فقه

عمر ٣٢٠/١ - ٣٢١ .

(٣) راجع ذلك ص : ٢٧٣ وما بعدها .

ولا تأمل (١) .

أما التعريف الشرعى : فقد اتفق العلماء على أنه الرمى بالزنا ولكنهم اختلفوا فى اضافة بعض الألفاظ والعبارات الاحترازية ، فورد للقذف تعريفات عديدة أذكر منها :

- ١ - " رمى مخصوص وهو الرمى بالزنا صريحا ، وهو القذف الموجب للحد " (٢) .
- ب - وقال ابن عرفة : ان للقذف تعريفين أحدهما عام ، والثانى خاص . فالعام هو : " نسبة آدمى غيره الى الزنا أو قطع نسب مسلم " ، والخاص هو : " نسبة آدمى مكلف غيره حرا مسلما بالغا ، أو صغيرة تطبيق الوطء ، لزنا أو قطع نسب مسلم " (٣) .
- ج - وقيل هو : " الرمى بالزنا فى معرض التعيير " فخرج بذلك الرمى بالزنا عند الشهادة به ، اذا تمت الشهادة (٤) " .
- د - وعرف القذف أيضا بأنه : " الرمى بزنى أو لواط أو شهادة بأحدهما ولم تكمل البيئة " (٥) .

الترجيح :

أرى أن التعريف الخاص الذى أورده ابن عرفة هو الراجح ، لاشتماله على الشروط الواجب توافرها فى القاذف والمقذوف والقذف . وأرى أن يضاف للتعريف

- (١) أنظر : الصحاح ١٤١٤/٤ ، مختار الصحاح ص ٥٢٦ ، المصباح المنير ٤٩٤/١ ، ٤٩٥ ، النظم المستعذب ٢٧٣/٢ .
- (٢) أنظر : تبیین الحقائق ١٩٩/٣ .
- (٣) التاج والاكلیل ٢٩٨/٦ ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٢٤/٤ ، ٣٢٥ ، مواهب الجليل ٣٢٤/٤ .
- (٤) أسنى المطالب ١٣٥/٤ ، مغنى المحتاج ١٥٥/٤ .
- (٥) حاشية الروض المربع للنجدى ٣٣٠/٧ ، كشف القناع ١٠٤/٦ ، منتهى الارادات ٤٦٧/٢ .

قيد : فى معرض التعبير ، وذلك احتراز من الشهادة به اذا تمت وكملت .

- حكم القذف :

القذف محرم بالكتاب والسنة والاجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا فى الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ﴾ (١) .

ومن السنة ما أخرجه البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال :
" اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : يارسول الله وماهن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله الا بالحق ، وأكل الربوا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات " (٢)

أما الاجماع : فقد أجمعت الأمة على تحريمه (٣) ، استنادا للأدلة السابقة ، ولقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون ﴾ (٤) .

(١) النور آية ٢٣ .

(٢) البخارى ٣٣/٨ ، ٣٤ ، مسلم بشرح النووي ٨٣/٢ .

(٣) أنظر : حاشية الشلبى على تبیین الحقائق ١٩٩/٣ ، فتح القدير ٨٩/٥ ،

الاجماع لابن المنذر ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، روضة الطالبين ١٠٦/١٠ ، المهذب

٢٧٣/٢ ، شرح منتهى الارادات ٣/٣٥٠ ، العدة شرح العمدة ص ٥٦٢ ،

الكافى ٢١٦/٤ ، المغنى ٢١٥/٨ .

(٤) النور آية ٤ .

- عقوبة القذف :

عقوبته ثمانون جلدة باتفاق العلماء للدلالة الواردة في ذلك من الكتاب والسنة والاجماع . فمن الكتاب قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " (١) .

ومن السنة وردت عدة أحاديث بهذا الخصوص ، ومنها إقامة النبي صلى الله عليه وسلم حد القذف ثمانين جلدة على الذين افتروا على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وقصة الافك معروفة ومشهورة . نزلت فيها آيات تتلى . (٢)

أما الاجماع : فقد أجمعت الامة على جلد القاذف ثمانين جلدة للدلالة الواردة في ذلك . كذلك اتفق العلماء على أن القاذف اذا لم يتب لم تقبل شهادته - وهذه هي العقوبة الثانية - والعقوبة الثالثة هي : الحكم بفسقه . (٣)

ولكن العلماء اختلفوا في المحدود في قذف اذا تاب فهل تقبل شهادته ؟ يرى الامام أبو حنيفة : أن شهادته لا تقبل وان تاب . (٤)

ويرى الجمهور (مالك والشافعي وأحمد) : أنه اذا تاب المحدود في قذف قبلت شهادته . (٥)

(١) النور آية ٤ .

(٢) سنن أبي داود ١٦٢/٤ ، سنن الترمذي ١٧/٥ ، مسند الامام أحمد ٣٠/٦ ، ٣٥ .

(٣) أنظر : تبیین الحقائق ٩٩/٣ ، فتح القدير ٨٩/٥ ، ١٠٧ ، بداية المجتهد

٣٣١/٢ ، ٣٣٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٣٥ ، المذهب ٣٣١/٢ ، الكافي ٢٢٢/٤ ،

المحرر ٩٤/٢ ، المغنى ٢١٧/٨ ، ١٩٧/٩ ، المحلى ٢٦٥/١١ ، تفسير ابن كثير

٢٦٤/٣ ، التفسير الكبير للرازي ٢٢٩/٦ ، في ظلال القرآن ٢٤٩١/٤ .

(٤) أنظر : تبیین الحقائق ٢١٨/٤ ، فتح القدير ١٠٧/٥ وما بعدها ، موسوعة

النخعي ٥٥٩/٢ ، المغنى ١٩٧/٩ .

(٥) أنظر : بداية المجتهد ٣٣٢/٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٣٥ ، المذهب ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ ،

أعلام الموقعين ١٢٢/١ ، الانصاف ٥٩/١٢ ، المغنى ١٩٧/٩ .

وروى عن الشعبي والضحاك قولي آخر وهو : التفصيل في المسألة ، وملخصه

أنه لا تقبل شهادته وان تاب الا اذا اعترف على نفسه بأنه قد قال البهتان فحينئذ
(١)
تقبل شهادته .

أما الترجيح بين هذه الأقوال فمرجهه كتب الفقه اذ ليس هذا موضوع بحثنا

سادسا : البغى :

تعريفه : البغى لغة يطلق على عدة معاني منها :

- أ - التعدي والمجاوزة عن المقدار الذي هو حد الشيء .
- ب - الظلم .
- ج - الفجور .
- د - السعي بالفساد ، ومنه الفرقة الباغية ، لأنها عدلت عن القصد ، وأصله من
بغى الجرح ، اذا ترامى اليه الفساد (٢) .

أما تعريفه الشرعي : فقد اختلف فيه العلماء تبعاً لاختلافهم في الشروط
التي يجب توفرها في البغاة ، وقد ورد عن العلماء تعريفات أذكر منها :

- ١ - " الخارجون على الامام بغير الحق " (٣) .
- ٢ - وقال ابن عرفة إن البغى هو " الامتناع عن طاعة من ثبتت امامته في غير
معصية بمغالبة ولو تأويلا (٤) .
- ٣ - هم الذين خالفوا الامام بخروج عليه ، وترك الانقياد ، أو منع حق توجسه
عليهم بشرط وجود شوكة لهم ، وتأويل، ومطاع فيهم (٥) .

-
- (١) أنظر: تفسير ابن كثير ٤/٤٦٥، تفسير فتح القدير ٩/٩، في ظلال القرآن ٤/٢٤٩١
 - (٢) أنظر: الصحاح ٦/٢٢٨١ ، ٢٢٨٢ ، المصباح المنير ١/٥٧ .
 - (٣) حاشية الشلبى على تبين الحقائق ٣/١٩٣، فتح القدير ٥/٣٣٤، مجمع الانهر ١/٣٩٩
 - (٤) التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٦/٢٧٦ ، الخرشى ٨/٦٠ ، الشرح الكبير
للدردير (بهامش حاشية الدسوقي ٤/٢٩٨ ، مواهب الجليل ٦/٢٧٨ .
 - (٥) أنظر: أسنى المطالب ٤/١١١ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٢/٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
المنهاج مع مغنى المحتاج ٤/١٢٣ .

٤ - " هم الخارجون على الامام ولو غير عدل بتأويل سائغ ولهم شوكة ولو لم يكن فيهم مطاع " (١) . الى غير ذلك من التعريفات التي اشتملت عليها كتب الفقه .

ونستنتج من تلك التعريفات ، أن العلماء وان اختلفوا في التعريف ، لكنهم لم يختلفوا على الاركان الاساسية للبغى وهى (الخروج على الامام ، وأن يكون الخروج مغالبة ، والركن الثالث ، القصد الجنائى " (٢) .

- حكم البغى :

لايجوز الخروج على الامام لما يأتى :

١ - لقوله تعالى : * يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم^{في} فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا " (٣) .

وفى السنة المطهرة وردت أحاديث كثيرة تحت الأمة على الترابط والوحدة وعدم الفرقة ، وطاعة أولى الأمر وعدم الخروج عليهم ومن هذه الأحاديث مايلى :

أ - روى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " من كره من أميره شيئا فليصبر فانه من خرج ممن السلطان شبرا مات ميتة جاهلية " .

وفى رواية : وقال : " من كره من أميره شيئا فليصبر فانه من فارق الجماعة شبرا فمات الا مات ميتة جاهلية " (٤) .

(١) شرح منتهى الارادات ٣/٣٨٠ .

(٢) أنظر : التشريع الجنائى لعبد القادر عودة ٢/٦٧٤ .

(٣) النساء آية ٥٩ .

(٤) البخارى ٨/٨٧ ، مسلم بشرح النووى ١/٢٤٠ ، مسند الامام احمد ١/٢٧٥ .

ب - وروى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من حمل علينا السلاح فليس منا " (١)

- عقوبة البغى :

عقوبة البغى هي القتل . والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع .
فمن الكتاب قوله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفك الى أمر الله
فان فاعت فأصلحوا بينهما^{بالعدل} وأقسطوا ان الله يحب المقسطين " (٢) .

ومن السنة مايلى :

أ - أخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما من حديث طويل
عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : " ومن بايع اماما فاعطاه
صفقة يده ، وثمرة قلبه فليطعه ان استطاع فان جاء آخر يئازعه فاضربوا
عنق الآخر " (٣) .

ب - وعن عرفة بن شريح قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
" من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق
جماعتكم فاقتلوه " (٤) .

(١) البخارى ٣٧/٨ ، ٩٠/٨ ، مسلم بشرح النووي ١٠٧/٢ ، سنن الترمذى ١٠/٣ .

(٢) الحجرات آية ٩ .

(٣) مسلم بشرح النووي ٢٣٣/١٢ - ٢٣٤ ، سنن أبى داود ٩٦/٤ ، ٩٧ ، سنن

النسائى ١٥٣/٧ ، ١٥٤ .

(٤) مسلم بشرح النووي ٢٤٢/١٢ ، جامع الأصول ٤٨/٤ .

أما الاجماع : فقد أجمعت الأمة على قتال البغاة ، وقد قاتل الامام على

أهل الجمل وصفين وأهل النهروان (١) .

وهناك أحكام خاصة بالبغاة ومعاملتهم أثناء القتال وبعده ، وقد

تحدث عنها الفقهاء بالتفصيل ولا مجال للتوسع فيها هنا خشية الإطالة (٢) .

سابعاً : الردة :

تعريفها : الردة لغة : الرجوع (٣) .

وشرعاً : ورد للردة عدة تعريفات في كتب الفقه منها :

١ - " الرجوع عن الايمان (٤) " . والمرتد هو " الراجع عن دين الاسلام " (٥) .

وقيل : الردة هي : " الكفر بعد الاسلام " (٦) .

٢ - " كل من أعلن الانتقال عن الاسلام الى غيره من سائر الأديان كلها طوعاً

من غير اكراه " (٧) .

(١) أنظر: تبیین الحقائق ٢٩٤/٣ ، تبصرة الحکام ٢٨٠/٢ ، ٢٨١ ، القوانين الفقهية

ص ٢٣٨ ، مغنی المحتاج ١٢٦/٤ ، المذهب ٢١٩/٢ ، المغنی ١٠٤/٨ .

(٢) راجع كتاب : دروس فی الفقه الجنائی الاسلامی للدكتور / عبد العزيز عامر

ص ٢٥ وما بعدها (مطبوع بالآلة الكاتبة) .

(٣) الصحاح ٤٧٣/٢ ، المصباح المنیر ٢٢٤/١ .

(٤) بدائع الصنائع ١٣٤/٧ .

(٥) الدر المختار (بهامش حاشية ابن عابدين ٨٣/٣ ، فتح القدير ٣٠٧/٥) .

(٦) معین الحکام ص ١٩١ - وأنظر : الكافي ١٥٥/٤ ، المبدع ١٧٠:٩ ، المحرر

١٦٧/٢ ، المغنی ١٢٣/٨ ، المحلى ١٨٨/١١ ، موسوعة الفقه الاسلامی ٢٥/٤ ،

كشاف اصطلاحات الفنون ٣١/٣ .

(٧) الكافي للقرطبي ١٠٨٩/٢ .

- ٣ - وقيل بأن المرتد هو " المكلف الذى يرجع عن الاسلام طوعا ، اما بالتصريح بالكفر أو بلفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه " (١) وهذا التعريف لابن جزى .
- ٤ - " الردة: كفر المسلم المتقرر اسلامه بالشهادتين والتزام أحكامهم----- مختارا اما بالتصريح بالكفر ، أو بلفظ تقتضيه أو فعل يتضمنه " (٢) .
- ٥ - الردة: " هى قطع استمرار الاسلام ودوامه ويحصل ذلك بنية أو قول كفر أو فعل ، سواء قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا " (٣) .
- ٦ - " مفارقة دين الاسلام باتيان المرء ما يخرج به عن الاسلام قولاً أو اعتقاداً " (٤) .
- ٧ - " من كفر ولو كان مميزا بنطق أو اعتقاد أو فعل أو شك طوعا ولو كان هازلا بعد اسلامه ولو كان اسلامه كرها بحق " (٥) .

- الترجيح :

من خلال النظر إلى التعريفات السابقة نجد أن العلماء يتفقون على أن الردة: هى الرجوع عن الاسلام ، مع الاختلاف فى ايراد بعض القيود . وأرى أن التعريف الثالث وهو تعريف ابن جزى هو الراجح بعد أن يضاف له قيد : الاعتقاد .

-
- (١) القوانين الفقهية ص ٢٣٩ .
 - (٢) التاج والاكلیل بهامش مواهب الجلیل ٢٧٩/٦ ، الخرشى ٦٢/٨ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣٠١/٤ .
 - (٣) أسنى المطالب ١١٦/٤ ، مغنى المحتاج ١٣٣/٤ ، ١٣٤ .
 - (٤) موسوعة ابراهيم النخعى ٢٦٩/٢ .
 - (٥) شرح منتهى الارادات ٣٨٦/٣ .

فيكون التعريف الراجح كما يلي : " المرتد هو المكلف الذي يرجع عن الاسلام طوعا ، اما بالتصريح بالكفر أو باعتقاده ، أو بلفظ يقتضيه ، أو فعل يتضمنه " .

- عقوبة المرتد :

عقوبة المرتد هي القتل ، لان الردة من أفحش الكفر ، وأغلظ الله حكما ، وتستوجب العقاب الشديد في الدنيا والآخرة ، بدليل قوله تعالى : * ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة (١) وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * .

ولقوله تعالى : * ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فاسق الآخرة من الخاسرين " (٢) .

وقد أجمعت الأمة على قتل المرتد (٣) ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " من بدل دينه فاقتلوه " (٤) .

وما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والشيب الزانى ، والمارق من الدين التارك للجماعة " (٥) . متفق عليه .

(١) البقرة آية ٢١٧ .

(٢) آل عمران آية ٨٥ .

(٣) أنظر : بدائع الصنائع ١٣٥/٧ ، تبیین الحقائق ٢٨٤/٣ ، بداية المجتهد

٣٤٣/٢ ، أسنى المطالب ١١٦/٤ ، المغنى ١٢٣/٨ ، موسوعة النخعي ٢٦٩/٢ .

(٤) البخارى ٥٠/٨ ، سنن أبى داود ١٢٦/٤ رقم ٤٣٥١ ، سنن الترمذى ٩/٣ ، ١٠ رقم

١٤٨٣ ، سنن النسائى ١٠٤/٧ ، ١٠٥ ، مسند الامام احمد ٢٨٢/١ .

(٥) البخارى ٣٨/٨ ، مسلم بشرح النووى ١٦٤/١١ .

خامسا : فهرس الموضوعات :

مقدمة :

- ١ - تعريف الجريمة
- ٢ - أقسام الجريمة من حيث جسامة العقوبة
- ٣ - تعريف الحد
- ٥ - تعريف القصاص
- ٥ - تعريف التعزير
- ٦ - أنواع الحدود

تمهيد للبحث :

- ٣٣ أولا : منهج الاسلام فى دفع الجريمة
- ٤٣ أبرز مظاهر منهج الاسلام فى دفع الجريمة
- ٤٣ - طريق التربية
- ٤٧ - الاهتمام بالجانب الروحى
- ٤٧ - وضع حواجز احتياطية تمنع من الوقوع فى الجرائم
- ٤٨ - رقابة المجتمع على أفرادہ
- ٤٩ - تشريع العقوبات للجرائم

ثانيا : الاجراءات التى اتخذتها المملكة للحد من وقوع الجريمة

- ٥٢ المبحث الأول : اقامة الحدود الشرعية
- ٥٦ المبحث الثانى : الاعلان عن تطبيق عقوبات جرائم الحدود فى وسائل الاعلام المختلفة
- ٥٨ المبحث الثالث : عقد الاتفاقيات الأمنية بين المملكة وغيرها من الدول
- ٦٤ المبحث الرابع : العمل على تحقيق نظام التكافل الاجتماعى وأثره فى مكافحة الجريمة

- ٦٥ - جباية الزكاة
- ٦٧ - الخدمات الاجتماعية
- ٦٨ - الضمان الاجتماعى

- ٧٣ المبحث الخامس : الحث على الزواج والترغيب فيه عن طريق تقديم المساعدات والقروض

- ٧٣ - الفوائد والحكم من مشروعية الزواج

- ٧٥ - أبرز ملامح اهتمام الدولة بأمر الزواج
- ٧٥ - حث الشباب على الزواج
- ٧٦ - إنشاء بنك التسليف السعودى
- ٧٨ - فائدة. (اشتملت على بحث لهيئة كبار العلماء عن قضية تحديد المهور
- ٨٢ - إنشاء صندوق مهمته مساعدة المتزوجين
- ٨٤ المبحث السادس : فتح المجال للراغبين فى العمل عن طريق القطاع العام أو الخاص
- ٨٦ المبحث السابع : العمل على نشر الوعى الدينى والاجتماعى بين أفراد المجتمع
- ٨٦ المطلب الاول : اعتماد نظام الحسبة الاسلامى للحفاظ على الاخلاق والآداب العامة
- ٩٧ المطلب الثانى : المحافظة على الواجبات والآداب الشرعية
- ٩٧ (١) منع الظواهر المخالفة للشرع
- ٩٨ (٢) الالتزام بالآداب الشرعية
- ١٠٦ المطلب الثالث : تعيين ادارة مختصة للشئون الدينية والتوجيه فى الاجهزة الحكومية
- ١٠٦ المطلب الرابع : تبصير المسلمين عامة فى أمور دينهم
- ١٠٧ المطلب الخامس : طبع الكتب الدينية القيمة أو المشاركة فى ذلك وتوزيعها مجانا
- ١٠٨ المطلب السادس : استغلال كافة وسائل الاعلام فى نشر الوعى الدينى وتقوية العقيدة، والتحذير من الجرائم ، وتربية النشء .
- ١١٥ المطلب السابع : مراقبة المطبوعات بكافة أشكالها
- ١٢٩ المطلب الثامن : عقد المحاضرات العامة والندوات
- ١٣٠ المطلب التاسع : عقد المؤتمرات الاسلامية أو الأمنية أو المشاركة فيها
- ١٣١ المطلب العاشر : العناية بكتاب الله تعالى
- ١٣٣ المطلب الحادى عشر : تنظيم معارض الكتاب والشريط الاسلامى

رقم الصفحة

١٣٤	المطلب الثانى عشر : اعتبار المواد الدينية فى المدارس والمعاهد والجامعات مواد أساسية
١٣٤	المطلب الثالث عشر : انشاء الجامعات والمعاهد المتخصصة فى علوم الشريعة الاسلامية
١٣٦	المبحث الثامن : استقلال القضاء وأثره فى الحد من وقوع الجريمة
١٣٩	المبحث التاسع : الاعتناء بجهاز الأمن وتطويره
١٤١	المبحث العاشر : العناية بالمسجونين وتشقيفهم
١٤١	- الانظمة المطبقة فى سجون المملكة
	وحكم الخلوة الشرعية المعمول بها فى سجون المملكة
١٥٨	المبحث الحادى عشر : العناية بالشباب واستغلال أوقات الفراغ فيما يفيدهم
١٥٩	المبحث الثانى عشر : المحافظة على بناء الاسرة فى المجتمع السعودى
١٦٩	المبحث الثالث عشر : مكافحة جريمة المخدرات
١٦٩	- المطلب الاول : خطورة المخدرات وعقوبتها فى المملكة العربية السعودية والجهود التى تبذل لمكافحةها .
١٨٢	- المطلب الثانى : أحكام فقهية :
	١ - عقوبة الاعدام تعزيرا
١٨٥	٢ - العفو عن العقوبة التعزيرية الواجبة لحق الله تعالى
١٩٢	الباب الاول

الاجراءات الجنائية فى الجرائم ذات الحدود فى المملكة العربية السعودية

١٩٢	<u>الفصل الاول : الشكاوى والاخبارات</u>
١٩٢	المبحث الاول : تقديم الشكاوى ، أو الخصومة "المطالبة بالحق"
١٩٣	- اشتراط الخصومة فى حد السرقة
١٩٩	- اشتراط الخصومة فى حد القذف
٢٠٢	النظام السارى فى المملكة بهذا الخصوص
٢٠٥	المبحث الثانى : الابلاغ عن الجرائم

رقم الصفحة

٢٠٥	موقف الشريعة الاسلامية من التبليغ عن جرائم الحدود .
٢٠٥	- التبليغ الوارد من المجنى عليه أو أوليائه
٢٠٧	- التبليغ عن طريق أحد أفراد المجتمع على سبيل الشهادة .
	حسبة لله تعالى
٢١٣	- التبليغ عن الجريمة من الجاني نفسه
٢١٩	- النظام القائم في المملكة بخصوص التبليغ عن الجرائم
٢٢٠	- قبول البلاغات الشفهية والكتابية
٢٢١	- مكافأة من يبلغ عن جريمة
٢٢٣	- تحقيق البلاغات
٢٢٤	- ابلاغ وزارة الداخلية بالحوادث الهامة برقيا
٢٢٤	- الرفع عن طريق الامارة
٢٢٦	- الرفع عن طريق الامن العام
٢٢٧	- قواعد فقهية
٢٢٩	- مقترحات حول نظام التبليغ عن الجرائم في المملكة
٢٣٠	<u>الفصل الثاني : التحقيق الجنائي وأعماله :</u>
٢٣٠	المبحث الأول : المحقق الجنائي والصفات المطلوب توفرها فيه
٢٣٠	- تعريف التحقيق والمحقق
٢٣١	- الصفات المطلوب توفرها في المحقق
٢٣٧	- نظام هيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة
٢٤٣	المبحث الثاني : أعمال التحقيق في جرائم الحدود .
٢٤٣	المطلب الأول : التحقيق بمعرفة الشرطة
٢٤٣	ضوابط التحقيق مع النساء
٢٤٥	التكييف الشرعي لأهم القضايا التي وردت في نظام التحقيق في المملكة
٢٤٦	أولا : الاصل الشرعي للتحقيق مع النساء
٢٤٧	ثانيا : حكم تعيين نساء للتحقيق مع النساء في جرائم الحدود .
٢٤٨	حكم تولى المرأة القضاء
٢٥٣	حكم شهادة النساء بالحدود .

رقم الصفحة

٢٥٦	ثالثا : حكم الخلوة بالنساء
٢٥٩	رابعا : حكم استشمام (استنكاه) المرأة من قبل النساء
٢٥٩	خامسا : حكم تفتيش المرأة
٢٦٠	نصاب النساء فى الشهادة. بالحقوق
٢٦٢	المطلب الثانى : أعمال التحقيق
٢٦٢	الفرع الاول : شرب المسكر
٢٦٢	أولا : الشراب الذى يجب على متعاطيه الحد .
٢٧١	النظام المتبع فى المملكة
٢٧٣	ثانيا : مقدار العقوبة
٢٨٠	ماعليه العمل فى المملكة
٢٨١	عقوبة من تكرر منه الشرب
٢٨٩	ماعليه العمل فى المملكة
٢٩٠	ثالثا : اقامة حد الخمر بالقرائن
٢٩٠	وجود رائحة الخمر من المتهم
٢٩٩	اقامة حد الخمر بالقىء
٣٠٣	وجود الشخص وهو فى حالة سكر
٣٠٦	وجود الخمر عند المتهم ، أو وجوده مع من يتعاطونها
٣٠٨	النظام القائم فى المملكة
٣٠٨	الأمر الاول : الحكم الشرعى المأخوذ به فى المملكة فيما يتعلق
	باقامة حد الشرب بالقرائن
٣١٣	الأمر الثانى : الاجراءات التى ينبغى على المحقق اتباعها للتأكد
	من حال المتهم بشرب الخمر
٣١٩	الفرع الثانى : القضايا الاخلاقية
٣١٩	النظام القائم فى المملكة
٣٢٣	الكشف على العورات
٣٢٦	الحكم الشرعى لأهم القضايا التى وردت فى النظام
	السعودى فيما يتعلق بالكشف على العورات ولها علاقة
	بجرائم الحدود

رقم الصفحة

٣٢٦	أولا : ظهور الحمل على امرأة غير متزوجة
٣٣٦	ثانيا : الحديث عن غشاء البكارة وعلاقته بجرائم الحدود
٣٤٤	ثالثا : حكم الكشف على العورات
٣٤٨	رابعا : عقوبة اللواط
٣٦٩	ما عليه القضاء فى المملكة بخصوص هذه الجريمة
٣٧١	خامسا : الضرورة الشرعية
٣٧٣	المطلب الثالث : استدعاء المتهم للتحقيق معه والقبض عليه
٣٧٣	الفرع الاول : استدعاء المتهم للتحقيق معه
٣٧٣	الفرع الثانى : القبض على المتهم
٣٧٦	الفرع الثالث : موقف الشريعة الاسلامية من هذا الامر
٣٨٢	المطلب الرابع : القبض على المتهم أو المحكوم عليه
	الفارين خارج المملكة أو اليها
٣٨٢	الفرع الاول : القواعد النظامية السارية
٣٨٣	الفرع الثانى : حكم تسليم المتهم
٣٨٥	- الحالات التى لايجرى فيها التسليم
٣٨٥	- الجريمة السياسية فى الشريعة الاسلامية والقانون
	الوضعى
٣٨٧	- أهمية التفرقة بين الجريمة السياسية والعادية
٣٩٠	الفرع الثالث : اجراءات التسليم
٣٩٤	الفرع الرابع : الاتفاقيات الثنائية
٣٩٤	الفرع الخامس : الجهة التى تتولى فى المملكة تطبيق
	الأحكام الواردة فى الاتفاقية
	واجراءات التسليم
٣٩٦	المطلب الخامس : التكييف الشرعى لأهم القضايا التى
	وردت فى اتفاقية جامعة الدول العربية
	الفرع الاول : سريان النصوص الجنائية على المكان
	فى الشريعة الاسلامية
٣٩٦	- سريان النصوص الجنائية على المقيمين فى
	دار الاسلام

رقم الصفحة

- ٣٩٩ - سريان النصوص الجنائية على المقيمة
فى دار الحرب
- ٤٠٤ الفرع الثانى : حكم عقد المعاهدات فى الشريعة الاسلامية
- ٤٠٥ الفرع الثالث : حكم الممثلين السياسيين العاملين فى
دار الاسلام اذا ارتكبوا احدى الجرائم
- ٤٠٧ الفرع الرابع : سريان النصوص الجنائية على المكان
بين الدول الاسلامية فى تعاملها مع بعض
- ٤١١ الفرع الخامس : حكم تسليم المجرمين وابعادهم فى
الشريعة الاسلامية
- ٤١٣ - التسليم لدولة اسلامية
- ٤١٤ - التسليم لدولة غير اسلامية ٤١٤
- ٤١٤ - حكم تسليم المسلمين بعد الاتفاق على ذلك
- ٤٢١ الفرع السادس : حكم التقادم فى الدعوى الجنائية فى
الشريعة الاسلامية
- ٤٢٨ المطلب السادس : الاستجواب
- ٤٢٨ الفرع الاول : توجيه الاتهام
- ٤٣٥ الفرع الثانى : تسجيل الاعتراف
- ٤٣٧ الفرع الثالث : التعرف على شخصية المقر
- ٤٣٧ الفرع الرابع : تسجيل تنازلات المصابين وبيان وقت الوفاة
بدقة
- ٤٣٩ المطلب السابع : موقف الشريعة الاسلامية من مسألة استجواب
المتهم
- ٤٣٩ الفرع الاول : مناقشة المقر
- ٤٤٢ الفرع الثانى : حكم التعريض للمقر بالحدود بالرجوع عن
اقراره
- ٤٤٧ الفرع الثالث : حكم الشهادة على الاقرار بالحدود
- ٤٥٠ الفرع الرابع : الاكراه على الاعتراف
- ٤٦٠ الفرع الخامس : الاقرار بالحدود بين يدى القاضى
- ٤٦١ الفرع السادس : التعرف على شخصية المقر

رقم الصفحة

٤٦٢	الفرع السابع : التنازل أو العفو فى جرائم الحدود
٤٦٥	المطلب الثامن : التفتيش
٤٦٥	الفرع الأول : تعريف التفتيش
٤٦٦	الفرع الثانى : أقسام التفتيش
٤٦٦	١ - تفتيش الأشخاص
٤٦٧	٢ - تفتيش المنازل
٤٦٨	الفرع الثالث : الأمر بالتفتيش
٤٦٨	الفرع الرابع : حالات التفتيش
٤٦٩	الفرع الخامس : إجراءات التفتيش
٤٧٢	الفرع السادس : ضمانات التفتيش
٤٧٤	الفرع السابع : موقف الشريعة الاسلامية من عملية التفتيش
٤٩١	المطلب التاسع : التوقيف (الحبس الاحتياطى)
٤٩١	لائحة الاستيقاف والقبض والحجز المؤقت والتوقيف الاحتياطى فى المملكة
٥٠٠	موقف الشريعة الاسلامية من الحبس الاحتياطى
٥٠٦	أقسام سجن الاحتياط
٥٠٧	حكم حبس المتهم فى الشريعة الاسلامية
٥١٥	مدة حبس المتهم
٥١٨	الجهة التى لها الحق فى حبس المتهم
٥٢١	المطلب العاشر : التصرف فى التحقيق
٥٢١	- احالة بعض التحقيقات للجهة المختصة باكماله نظاما
٥٢١	- الرفع لوزارة الداخلية فى القضايا الهامة
٥٢٢	- صلاحية امراء المناطق فى التصرف فى التحقيقات
٥٢٥	التكيف الشرعى لأهم الامور التى وردت فى هذا المطلب
٥٢٥	- الحكم الشرعى فى الصلاحيات المعطاة لأمراء المناطق فى التصرف فى التحقيقات
٥٢٥	- حكم الكفالة فى جرائم الحدود
٥٣٣	- احكم الرفع لوزارة الداخلية فى القضايا الهامة

رقم الصفحة

٥٣٩	<u>الفصل الثالث : فيما يعين على اثبات الجريمة أو نفيها</u>
٥٣٩	المبحث الاول : الاستعانة بذوى الخبرة
٥٣٩	تعريف الخبرة
٥٤٠	- خبراء فى المعمل الجنائى
٥٤٢	- الطبيب الشرعى
٥٤٣	- القافة
٥٤٣	- الكلاب البوليسية
٥٤٥	المبحث الثانى : حكم الاخذ بالقرائن كدليل اثبات فى جرائم الحدود
٥٤٥	- حكم القضاء بالقرائن فى جرائم الحدود
٥٦٤	- ماعليه العمل فى القضاء السعودى بخصوص الاخذ بالقرائن فى الحدود
٥٦٥	الباب الثانى : أصول المحاكمات الشرعية فى جرائم الحدود فى المملكة
٥٦٥	الفصل الاول : النظام القضائى فى المملكة
٥٦٥	المبحث الاول : نبذة تاريخية عن نشأة القضاء فى المملكة وتطوره
٥٦٦	- تطور القضاء فى المملكة فى عصرها الحديث
٥٦٦	أولا : القضاء فى الحجاز وعسير والاحساء
٥٧٠	- تشكيلات المحاكم واختصاصاتها فى الحجاز
٥٧١	ثانيا : القضاء فى نجد وملحقاتها
٥٨٠	- انشاء رئاسة القضاء فى مختلف مناطق المملكة
٥٨٢	- توحيد رئاسة القضاء وقيام وزارة العدل
٥٨٣	المبحث الثانى : المحاكم الشرعية ، وأقسامها ، واختصاصاتها
٥٨٤	أولا : مجلس القضاء الاعلى
٥٨٦	ثانيا : محكمة التمييز
٥٩١	ثالثا : المحاكم العامة

٥٩١	رابعاً : المحاكم الجزئية
٥٩٢	موقف الشريعة الاسلامية من التنظيم القضائى فى المملكة
٥٩٣	١ - حكم تولية القضاء
٥٩٥	٢ - تعدد درجات المحاكم
٦٠٠	٣ - تخصيص القضاء بنوع الدعوى
٦٠٢	٤ - تخصيص القضاء بالمكان
٦٠٥	٥ - تخصيص القضاء بالزمان
٦٠٦	المبحث الثالث : المذهب الفقہى المعتمد فى المملكة وكيفية تطبيقه
	رأى العلماء فى التزام القاضى بمذهب معين للحكم به
٦٢١	<u>الفصل الثانى</u> : نظام سير الدعوى فى جرائم الحدود فى المملكة وموقف الشريعة من ذلك
٦٢١	المبحث الاول : سماع الدعوى
٦٢١	المطلب الاول : رفع الدعوى
٦٢٤	موقف الشريعة الاسلامية من مسألة رفع الدعوى لاقامة عقوبات الحدود
٦٢٩	المطلب الثانى : مكان اقامة الدعوى
٦٢٩	الفرع الاول : فيما يتعلق بالقضاء
٦٢٩	الفرع الثانى : فيما يتعلق بالمدعى والمدعى عليه
٦٣١	رأى العلماء فى مكان اقامة الدعوى
٦٣٩	المطلب الثالث : اجراءات المحاكمة
٦٤٤	الفرع الاول : الاهتمام بأمور المسجونين
٦٤٦	الفرع الثانى : حكم الوكالة فى اثبات الحدود واستيفائها
٦٥٥	الفرع الثالث : حكم القضاء على الغائب
٦٦٥	الفرع الرابع : علنية الجلسات
٦٦٨	الفرع الخامس : نظام الادعاء العام فى المملكة، وموقف الشريعة من ذلك

رقم الصفحة

٦٧١	أولا : اختيار المدعى العام
٦٧٢	أ - كيفية رفع دعوى الحق العام
٦٧٣	ب - موقف الشريعة الاسلامية من نظام الادعاء العام .
٦٨٠	- فيمن له حق مباشرة الدعوى العامة
٦٨٦	-x فى تآثر الدعوى العامة بالتنازل أو العفو
٦٨٩	الفرع السادس : النطق بالحكم وتسببيه
٦٩٠	- رأى الفقهاء فى ذلك .
٦٩٠	- شروط الحكم الشرعى
٦٩٦	المبحث الثانى : طرق اثبات جرائم الحدود .
٦٩٦	المطلب الاول : تعريف الاثبات
٦٩٧	المطلب الثانى : الاثبات الخاص بالحدود .
٩٠٠	الفرع الاول : الشهادة.
٩٠٠	- تعريفها
٧٠٢	أولا : شروط الشهادة العامة
٧٠٢	- شروط التحمل
٧٠٣	- شروط الاداء .
٧٠٣	- شروط الشاهد .
٧٠٧	- شروط الشهادة.
٧٠٨	- شروط المشهود به
٧٠٩	- شرط مكان الشهادة.
٧٠٩	ثانيا : الشروط الخاصة بالشهادة. على جرائم الحدود .
٧٠٩	١ - الذكورة .
٧١٤	٢ - الاصاله فى الشهادة.
٧١٦	٣ - عدم التقادم.
٧١٧	٤ - تعدد الشهود .
٧٢٠	٥ - اقتناع القاضى بشهادة الشهود .
٧٣٣	٦ - اتحاد المجلس
٧٣٨	- حكم الرجوع عن الشهادة. بالحدود .

رقم الصفحة

٧٣٩	أ - حكم الرجوع عن الشهادة، بالزنا
٧٦٠	ب - حكم الرجوع عن الشهادة، ببقية الحدود
٧٦٥	مأعليه العمل فى المملكة
٧٦٦	الفرع الثانى : الاقرار
٧٦٦	- تعريف الاقرار
٧٦٧	- شروط الاقرار
٧٦٧	- الشروط العامة للاقرار
٧٦٧	- الشروط العامة للمقر
٧٧٥	- الشروط العامة للمقر له
٧٧٧	- شروط المقر به
٧٧٨	- شروط صيغة الاقرار
٧٧٩	ثانيا : الشروط الخاصة للاقرار بالحدود
٧٧٩	أ - الشروط المطلوبة فى الاقرار بجميع الحدود
٧٨١	ب - الشروط الخاصة للاقرار ببعض الحدود
٧٨١	ج - الشروط الخاصة للاقرار بحد الزنا
٨٠٧	د - الشروط الخاصة للاقرار بالسرقه
٨١٤	هـ - " " " بالشرب
٧١٩	و - الشروط الخاصة للاقرار بالقذف
٨٢٠	- حكم الرجوع عن الاقرار
٨٢٠	- الرجوع عن الاقرار بحقوق الأدميين
٨٢١	- الرجوع عن الاقرار بحد من حدود الله تعالى
٨٢١	- الرجوع عن الاقرار بالزنا والشرب
٨٢٨	- بالسرقه
٨٢٣	- مأعليه العمل فى المملكة فيما يتعلق بالاقرار
	وأحكامه فى جرائم الحدود
٨٣٦	المبحث الثالث : تمييز الاحكام الشرعية
٨٣٦	المطلب الاول : الطعن فى الحكم
٨٣٧	المطلب الثانى : تمييز الحكم الشرعى لدى محكمة التمييز
٨٣٩	- اجراءات التمييز
٨٤٥	المطلب الثالث : رأى علماء الشريعة فى الطعن فى الحكم
	وطلب تمييزه

رقم الصفحة

٨٥٠	المبحث الرابع : مراقبة أعمال القضاة وتأديبهم
٨٥٤	موقف الشريعة الإسلامية من مراقبة أعمال القضاة وتأديبهم
٨٥٦	المبحث الخامس : معاملة غير المسلمين في المملكة فيما يتعلق بجرائم الحدود
٨٥٧	أقوال الفقهاء في تطبيق أحكام الحدود في الشريعة على غير المسلمين
٨٧٠	الفصل الثالث : تنفيذ الحكم
٨٧٠	تعريف التنفيذ
٨٧٠	المبحث الأول : إجراءات التنفيذ
٨٧١	المطلب الأول : من الذى يقيم الحدود ؟
٨٧٦	المطلب الثانى : علانية تنفيذ الحدود
٨٨٠	المطلب الثالث : كيفية تنفيذ الحدود
٨٨٠	الفرع الأول : عقوبة الجلد
٨٨١	- الأماكن التى تجلد من الجسم
٨٨٥	- وضع المحدود عند تنفيذ الجلد
٨٨٦	- حكم تجريد المجلود
٨٨٩	- جلد المرأة
٨٩٠	- ماعليه العمل فى المملكة
٨٩٠	- حكم الجلد بغير السوط
٨٩٤	- أى الحدود أشد ضربا ؟
٨٩٦	- الجلد حال المرض
٩٠١	- المعمول به فى المملكة
٩٠٢	- متى يقام الحد على شارب الخمر
٩٠٥	- حد السكر (من هو السكران)
٩٠٧	- اقامة الحد فى الحر والبرد الشديدين
٩٠٩	- اقامة الحد على الحامل
٩١٢	- ماعليه العمل فى المملكة
٩١٥	- ادعاء المرأة المتهمة بالزنى الحمل
٩١٧	- حبس الحامل

رقم الصفحة

- ٩١٧ - كيفية الكشف عن وجود الحمل
- ٩١٨ - علامات الحمل
- ٩٢١ الفرع الثانى : عقوبة التغريب
- ٩٣٨ ١ - مدة التغريب
- ٩٣٨ ٢ - المقصود بالتغريب
- ٩٣٩ ٣ - مسافة التغريب
- ٩٤٠ ٤ - من الذى يغرب ؟
- ٩٤٠ ٥ - كيفية تغريب المرأة
- ٩٤١ ٦ - الحكم فى الغريب اذا زنى ، كيف يغرب ؟
- ٩٤٢ ٧ - حكم المغرب اذا زنى زمن غربته
- ٩٤٢ ٨ - من الذى يعرب
- ٩٤٢ ٩ - حكم رجوع المغرب قبل تمام المدة
- ٩٤٣ ١٠ - جهة التغريب
- ٩٤٣ ١١ - بدء مدة التغريب
- ٩٤٣ ١٢ - مؤنة التغريب
- ٩٤٤ ١٣ - الترتيب بين الجلد والتغريب
- ٩٤٤ - ماعليه العمل فى المملكة
- ٩٤٤ - مسافة التغريب وجهته فى المملكة
- ٩٤٥ - تغريب المرأة فى المملكة
- ٩٤٦ - تغريب الاجنبى فى المملكة
- ٩٤٧ الفرع الثالث : عقوبة الرجم
- ٩٥١ ١ - كيفية الرجم للرجل والمرأة
- ٩٥٦ - صفة الرجم
- ٩٥٩ ٢ - من الذى يبدأ بالرجم ، والاحكام المترتبة على ذلك
- ٩٦٤ ٣ - حكم هرب المرجوم أثناء اقامة الحد عليه
- ٩٦٨ ٤ - الجمع بين الجلد والرجم
- ٩٧٥ - ماعليه العمل فى المملكة
- ٩٧٦ الفرع الرابع : القطع فى السرقة
- ٩٧٦ ١ - محل القطع

رقم الصفحة

- ٩٩٤ - ٢ - موضع القطع من اليد أو الرجل وكيفيته
- ٩٩٤ - موضع القطع بالنسبة لليد
- ٩٩٨ - ماعليه العمل في المملكة
- ٩٩٨ - موضع القطع بالنسبة للرجل (القدم)
- ١٠٠٠ - كيفية القطع
- ١٠٠١ - حسم موضع القطع
- ١٠٠١ - حكم الحسم
- ١٠٠٤ - تعليق اليد بعد القطع
- ١٠٠٥ - ماعليه العمل في المملكة
- ١٠٠٧ - ٣ - الحكم فيما اذا كان محل القطع غير صحيح ،
أو مكان معدوما أصلا
- ١٠٠٧ - المذهب الحنفى
- ١٠٠٩ - المذهب المالكى
- ١٠١٠ - المذهب الشافعى
- ١٠١٢ - المذهب الحنبلى
- ١٠١٤ - ٤ - الخطأ فى التنفيذ
- ١٠١٨ - ٥ - زمن التنفيذ
- ١٠١٩ - ٦ - ضمان المال المسروق
- ١٠٢١ - الفرع الخامس : عقوبة الحراية
- ١٠٢٢ - المذهب الحنفى
- ١٠٢٣ - مدة الصلب عندهم
- ١٠٢٦ - أحكام متفرقة عند الاحناف
- ١٠٢٧ - من الذى يقيم الحد ؟
- ١٠٢٧ - المذهب المالكى
- ١٠٢٦ - مدة الصلب
- ١٠٢٩ - أحكام متفرقة
- ١٠٣٠ - المذهب الشافعى
- ١٠٣١ - حكم من اجتمع عليه صلب وقتل فمات
- ١٠٣١ - كيفية القطع من خلاف
- ١٠٣٣ - المذهب الحنبلى

رقم الصفحة

١٠٣٤	- مدة الصلب عندهم
١٠٣٥	- أحكام القطع من خلاف عندهم
١٠٣٧	- عقوبة الحراة عند الفقهاء
١٠٣٧	- بأيهما يبدأ القتل أو الصلب عند اجتماعهما ؟
١٠٣٩	- مدة الصلب
١٠٤٠	- كيفية قتل المحارب
١٠٤١	- ماعليه العمل في المملكة
١٠٤٣	- حكم المرأة في جريمة الحراة
١٠٤٦	- المكان الذي تعتبر فيه المحاربة
١٠٤٩	- ماعليه العمل في المملكة
١٠٥٠	- كيفية النفي
١٠٥٠	- المذهب الحنفي
١٠٥١	- المذهب المالكي
١٠٥٣	- المذهب الشافعي
١٠٥٤	- المذهب الحنبلي
١٠٥٤	خلاصة أقوال الفقهاء
١٠٥٨	معنى النفي في النظام السعودي
١٠٥٨	الفرع السادس : عقوبة البغاة وتنفيذها
١٠٥٨	أحكام البغاة
١٠٦١	مايخالف فيه البغاة الكفار عند القتال
١٠٦٢	الفرع السابع : كيفية تنفيذ عقوبة الردة.
١٠٦٣	١ - استنابة المرتد قبل قتله
١٠٦٩	ماعليه العمل في المملكة
١٠٦٩	٢ - حكم المرأة المرتدة.
١٠٧٤	٣ - آلة القتل
١٠٧٥	ماعليه العمل في المملكة
١٠٧٥	الفرع الثامن : مكان التنفيذ
١٠٧٦	١ - اقامة الحد في المسجد
١٠٧٩	٢ - اقامة الحدود في الحرم المكي
١٠٨٨	ماعليه العمل في المملكة

رقم الصفحة

- ١٠٨٩ الفرع التاسع : زمن تنفيذ الحدود
- ١٠٩٠ ماعليه العمل فى المملكة
- ١٠٩٢ المبحث الثانى : موانع التنفيذ
- ١٠٩٣ المطلب الاول : موت الجانى
- ١٠٩٣ المطلب الثانى : فوات المحل
- ١٠٩٤ المطلب الثالث : التقادم
- ١٠٩٥ المطلب الرابع : الرجوع عن الاقرار بعد الحكم وقبل الاستيفاء
- ١٠٩٥ المطلب الخامس : رجوع الشهود أو بعضهم بعد الحكم وقبل الاستيفاء
- ١٠٩٥ المطلب السادس : بطلان أهلية الشهود بعد القضاء وقبل الامضاء
- ١٠٩٨ المطلب السابع : موت الشهود بعد الحكم وقبل التنفيذ
- ١٠٩٩ المطلب الثامن : موانع خاصة بالقذف
- ١٠٩٩ ١ - عفو المقدوف عن القاذف
- ١١٠١ ٢ - موت المقدوف
- ١١٠٢ ٣ - اذا ثبت على المقدوف مارمى به
- ١١٠٢ ٤ - زوال إحصان المقدوف قبل اقامة الحد على القاذف
- ١١٠٣ المطلب التاسع : موانع خاصة بالسرقة
- ١١٠٣ ١ - تملك السارق للمسروق بعد القضاء وقبل التنفيذ
- ١١٠٦ ٢ - ادعاء السارق ملكية المسروق
- ١١١١ ٣ - نقص نصاب السرقة بعد الحكم وقبل الاستيفاء
- ١١١٤ المطلب العاشر : توبة الجانى بعد الحكم وقبل الاستيفاء
- ١١١٤ الفرع الاول : توبة المحارب
- ١١١٥ الفرع الثانى : توبة الزانى والسارق وشارب الخمر
- ١١٢٢ الفرع الثالث : توبة القاذف
- ١١٢٢ الفرع الرابع : المرتد
- ١١٢٢ توبة بعض أهلناف المرتدين
- ١١٢٢ ١ - من سب الله تعالى
- ١١٢٣ ٢ - من سب نبي من الانبياء

رقم الصفحة

١١٢٥	٣ - حكم الزنديق
١١٢٦	٤ - الساحر المكفر بسحره
١١٢٩	٥ - من تكررت رده
١١٣٤	ماعليه العمل فى المملكة
١١٣٤	١ - فوات المحل
١١٣٥	٢ - النكول عن الاقرار فى جرائم الحدود
١١٣٦	<u>الفصل الرابع : رد الاعتبار</u>
١١٣٦	المبحث الاول : النظام القائم فى المملكة
١١٣٦	النشأة النظامية لرد الاعتبار فى المملكة والقواعد التي تضمنها
١١٤٢	شروط طلب رد الاعتبار
١١٤٨	آثار رد الاعتبار
١١٤٩	المبحث الثانى : رد الاعتبار والشرعية الاسلامية
١١٤٩	المطلب الاول : الاصل الشرعى لرد الاعتبار
١١٦٧	المطلب الثانى : حكم الجمع بين الحد والتعزير
١١٧٠	<u>الباب الثالث : أثر تطبيق الحدود فى استتباب الامن فى المملكة العربية السعودية</u>
١١٧٠	<u>الفصل الاول : أهمية اقامة الحدود فى المجتمع الاسلامى</u>
١١٧٠	المبحث الاول : الوضع القائم قبل تشريع عقوبات الحدود
١١٧٤	المبحث الثانى : الحكمة من مشروعية الحدود
١١٨٧	المبحث الثالث : العواقب الناتجة عن اهمال الحدود
١١٩٠	المبحث الرابع : الحكمة من تقدير عقوبات جرائم الحدود
١١٩٢	<u>الفصل الثانى : أهم الشبهات التى تثار حول تطبيق الحدود والرد عليها</u>
١١٩٥	الشبهة الاولى
١١٩٩	الشبهة الثانية

رقم الصفحة

١٢٠١	الشبهة الثالثة
١٢٠٢	الشبهة الرابعة
١٢٠٣	الشبهة الخامسة
١٢٠٤	الشبهة السادسة
١٢٠٥	الشبهة السابعة
١٢٠٩	<u>الفصل الثالث : الامن القائم فى المملكة كشاهد حى على عدالة الشريعة الإسلامية وصلاحياتها للتطبيق فى كل مكان وزمان</u>
١٢٠٩	المبحث الاول : الامن القائم فى المملكة
١٢١٩	المبحث الثانى : الفرق بين العقوبات الالهية والعقوبات البشرية
١٢٢٠	الاختلافات الاساسية بين الشريعة والقانون
١٢٢٦	المميزات الجوهرية التى تميز الشريعة عن القانون
١٢٣٠	الخاتمة
١٢٣٨	١ - فهرس الآيات
١٢٤٧	٢ - فهرس الاحاديث
١٢٦٠	٣ - فهرس الآثار
١٢٧١	٤ - فهرس المراجع
١٣١٩	٥ - فهرس الموضوعات